العلاقات العربية الصينية

د. حسين إبراهيم العطار*

مقدمة

تتجه أنظار العالم اليوم صوب الصين، لما تمثله من قوة إقليمة كبيرة تسعى نحو النمو والتطور بخطى ثابتة وواثقة، وتسجل الكثير من النجاحات المتميزة فى المجالات الإنتاجية والصناعية والتكنولوجية، على نحو يدعو إلى الانتباه والترقب، خاصة وأن الصين هى ثالث أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة؛ حيث تبلغ مساحتها حوالى ٩,٦ ملايين كيلو متر مربع. وهى أيضا أكبر دول العالم من حيث عدد السكان الذى يبلغ ملياراً و ٢٥٠ مليون نسمة، منهم ٥٠ مليون مسلم، و ٧ ملايين كاثوليكى، والباقى لا دينيون أو بوذيون، كما أن موقع الصين فى جنوب شرق آسيا جعل لها حدوداً مع كوريا الشمالية والجنوبية شرقا، ومنغوليا من الشمال، ودول الاتحاد السوفيتى السابق شمالا وشرقا وغربا، وباكستان والهند ونيبال وبورما ولاوس وفيتنام من الجنوب؛ أى أنها دولة مترامية الأطراف، شاسعة المساحة، تمتلك قدرة بشرية جبارة، متعددة الثقافات، عتيقة فى البيروقراطية بحكم تاريخها الضارب فى عمق التاريخ.

وفى الوقت نفسه الذى كان فيه أهل الصين القدماء يرون أنهم أفضل الخلق وأنه لا وجود لأية حضارة خارج جنسهم، وأنهم لا يحتاجون إلى غيرهم فى أى شىء؛ أقام ملوكهم سور الصين العظيم حتى لا تتدنس أرضهم بأقدام البرابرة من الأقوام الأخرى، وأقامو حضارتهم منذ ألف سنة قبل

* كاتب وباحث مصرى.

الميلاد تقريبا على مجرى نهر الهوانج (النهر الأصفر)؛ الـذي تنتقـل فيـه الأحوال الجوية من البرد القارس فى الشتاء إلى الحر اللافح فـى الصيـف. ومثّل هذا تحدياً للإنسان الصينى نتج عنه تقدم سريع فى فن إنشاء البيـوت الخشبية التى تحمى الإنسان من الحر الشديد والبرد القارس.

نعلم أن الحضارة الأولى لكل شعب ترسم الخطوط والملامح الرئيسية لتطور هذا الشعب سياسياً وفكرياً واجتماعيا. وتتميز حضارة الصيـن عـن غيرها من الحضارات بأنها وطنية خالصة لم تتعرض للمؤثرات الأجنبية إلا قليلا، حيث لم تخضع الصين لسلطان أجنبى يؤثر فى تكوينها الحضـارى إلا مرتين: الأولى عندما سيطر عليها المغول، وهم جنس قريب من الأجنـاس الصينية، فتركوا آثاراً عميقة فى التكوين الحضارى للصين، وتلاشى معظمها مع الزمن. والأخرى فى العصر الحديث، عندما تعرضـت الصيـن لغـزو غربى عنيف وعميق هز الأساس الحضارى التقليـدى للمجتمـع الصينـى، وانتهى هذا الغزو بقيام الثورة الشـيوعية والانقـلاب الفكـرى والسياسـى والاجتماعى، الذى سعى إلى إزالة الصين القديمة وإقامة صين أخرى جديـدة على يد ماوتسى تونج ورفاقه فى سنة ١٩٤٩.

وتواكب ذلك مع ظهور قوى دولية جديدة مؤثـرة؛ فكريـاً وسياسـياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، تتمثل فى المعسكر الشرقى بقيـادة الاتحـاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودخل العـالم فى حرب باردة قائمة على توازن القوى بين القوتين العظميين.

وفى سنة ١٩٨٩، تهاوت قوى المعسكر الشرقى، وتناثر حطامها فـى كل مكان من العالم، نتيجة فشل النظرية الشـيوعية والاشـتراكية وفقدانـها

قدرتها على الاستمرار وتلبية حاجات المجتمع والأفراد فـــى ســلم صعــود التطور الإنسانى المستمر.

جاء هذا لتنفرد ثقافات الغـــرب وحضاراتـــه – خاصـــة الحضـــارة الأمريكية – بالزعامة والريادة فيما يعـــرف بالنظـــام الجديـــد أو العولمـــة Globalization التى تعنى نظرياً التعميم والتوسيع لشكل أو نمط معين مـــن الأنماط الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية – يخـــص جماعـــة أو حضارة معينة – على جميع شعوب العالم وحضاراته. والنمط المرشح للفـوز فى هذا النظام هو نمط الحضارات الغربية الأمريكية مجتمعة، أو الحضـــارة الأمريكية منفردة، وهو ما يشار إليه بنظرية نهاية التاريخ.

وتشعر شعوب الحضارات الأخرى – أمام هذا العالم الجديد ونظرياتـــه – بأخطار تماثل أخطار الغزو و الاحتلال، تهدد الثقافة القومية وأنماط الحياة الشخصية والجماعية، كما تهدد القيم والعـــادات والتقـــاليد واللغـــة والآداب والفنون ومقومات الشخصية الوطنية لهذه الحضارات الأقل انتشاراً وتأثيراً.

ونرى أن نظرية نهاية التاريخ وما يماثلها من نظريات – مثل نظريـــة صراع الحضارات – تتناقض مع التطور الطبيعى المتواصل للحياة البشـــرية والتاريخ، كما تتناقض مع تطور الحياة الاجتماعية للمجتمعات. ونرى أيضـــا أن العولمة ما هى إلا حالة ديناميكية لتطور الحضارات. فالعولمـــة ليســـت تعبيراً جديداً، وإنما هى تعبير متجدد؛ فقد حظيت طيبة والإســـكندرية فـــى مصر القديمة بشهرة عالمية كبيرة، وكذلك روما وبلاد اليونان والفرس وبلاد العرب والأندلس، فى أزمان متعددة ولفترات متباينة.

والفعل الأجدى فى هذه القضية هو ألا نرفض أطروحـــات العولمـــة

ومقوماتها وعناصرها، وألا نرحب أيضا بكل شيء فيها؛ فخيار العزلة لم يعد ممكنا فى عالم اليوم، بل إنه فى الأغلب خيار مستحيل؛ فلا توجد أمة وحضارة تستطيع أن تبقى خارج سياق التاريخ، والمصلحة تقتضى أن تتواصل الحضارات الأقل انتشارا مع العالم، فكريا وسياسياً واقتصاديا. ومثلنا فى هذا المقام الحضارة الصينية والحضارة العربية. فالتغاضى والبعد عن العولمة هو الموقف السلبى غير المنتج، أما الموقف الإيجابى فهو الحضور فى المستقبل، والتعامل مع العولمة تعاملاً انتقائياً واعيا، بالتقاط عناصر التحديث لمجتمعاتنا وإنجازات التنوير والتعليم، وتنمية قدرات الإبداع القومى، مع الحرص والحفاظ على سمات الحضارة القومية ومظاهرها.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الكشفية التحليلية على نحو نقدى؛ حيث إنها تعتمد على رؤية حال المجتمع موضوع البحث فى إطار شبكة من العلاقات والظواهر والفرضيات المتداخلة بين أعضائه داخليا وخارجيا والتأثير فى جانب معين أو عدة جوانب. حيث تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى الذى يصف مجموعة الظواهر موضوع البحث فى ضوء التحليل العلمى بأسلوب واقعى موضوعى سياسياً واجتماعياً وعسكرياً واقتصادياً واستراتيجيا، بدون اللجوء إلى إطلاق أحكام معدة سلفا، سابقة التجهيز، فضلا عن أن العملية السياسية والاقتصادية وغيرها، هى جزء من النسق العام لمجتمع البحث، الذى يتغير سلبا و إيجابياً، طبقا لواقع الحال وما يجد مع الأيام.

كما تعتمد الدراسة على استخدام المنهج التاريخى المبنى على مصادر رئيسية فى تحقيق الأهداف المرجوة، منها الوثائق المكتوبة

Written Documents ، والأخبار السيارة التى تغطى أنواعاً متعددة من الظواهر والأحداث وأشكال العلاقات السياسية والاستراتيجية وغيرها، وملاحظة الحقائق أثناء حدوثها، وتوخى الدقة والضبط فى استنباطها وتسجيلها، والربط بينها، والإفادة منها فى بناء شكل السياسة والعلاقات وجوهرها لخدمة الأهداف المنظورة.

واستلهام المنهج الوصفى والمنهج التاريخى لدراسة الحالة موضوع البحث يضعنا على الطريق الصحيح لاستخلاص العبر من سير الحركة التاريخية، والخروج بنتائج موضوعية ومنطقية إلى حد كبير.

عناصر البحث

أولاً : العلاقات العربية الصينية رؤية تاريخية :

فضلا عن العلاقة التاريخية والحضارية بين العرب والصين على مدار القرون الماضية، سعت الدول العربية والصين إلى إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية حديثة بينهما، فعينت الصين أول قنصل لها فى جدة فى عام ١٩٣٩، ووقع العراق اتفاقية الصداقة العراقية – الصينية فى ١٦ مارس عام ١٩٤٢، وأعلنت وزارة العلاقات الخارجية الصينية، فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٤، أن الحكومة الصينية قررت الاعتراف بسوريا ولبنان. ومن ناحية أخرى، عندما تم تأسيس جمهورية الصين فى ١٩٤٩، اعترف بها جميع الدول العربية المستقلة [١].

وبعد انتهاء أعمال مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز؛ الذى حضرته الصين مع الكثير من الدول العربية فى أبريل سنة ١٩٩٥، ازدهرت

العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الجانبين؛ فقد اعترفت مصر وسوريا واليمن بالصين، وأقامت علاقات دبلوماسية معها سنة ١٩٥٦، وكانت مصر أول دولة عربية تتلقى مساعدات خارجية صينية فى العام نفسه. لقد كان الموقف الصينى إيجابيا تجاه الدول العربية وقضاياها فى الحرية والاستقلال والتنمية، وأكدت القيادة الصينية أن علاقتها بالدول العربية تستند على أسس مبدئية وسياسية فى المقام الأول.

كان هذا فى الوقت الذى رفضت فيه الصين الاعتراف الإسرائيلى بها عام ١٩٥٣، كما رفضت المحاولات الإسرائيلية المتكررة وعلى مستويات مختلفة لإقامة علاقات دبلوماسية أو اقتصادية؛ ومنها إنشاء إسرائيل قنصلية عامة لها فى هونج كونج فى مايو سنة ١٩٧٣، بغرض إقامة حوار بينها وبين الصين، غير أن هذه المحاولة لم تنجح، وتم إغلاق هذه القنصلية والاكتفاء بقنصلية إسرائيلية فخرية فى أوائل سنة ١٩٧٥ [٢].

وبناء على الموقف الصينى المبدئى القائم على مساعدة دول العالم الثالث على وجه العموم والدول العربية على نحو خاص ومساندتها فى كفاحها ضد الغزو والتدخل الأجنبى [٣]، قامت الصين بتأييد خطوة مصر القومية لتأميم شركة قناة السويس التى نتج عنها العدوان الثلاثى (البريطانى – الفرنسى – الإسرائيلى) على مصر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦، حيث أعلنت الحكومة الصينية عن تأييدها حركات التحرر الوطنى فى نضالها ضد الاستعمار من أجل الاستقلال والحرية، كما أعلنت عن استعداد آلاف المتطوعين الصينيين للسفر للدفاع عن مصر ضد المعتدين، وقد صرح الرئيس المصرى جمال عبد الناصر بهذا الخصوص بأن "الثورة الصينية

والقومية العربية هما أعظم أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية ... وأن الملايين من شعب الصين العظيم كانت تقف إلى جوار شعبنا المصرى فى بورسعيد فى معركته المقدسة ضد الغزاة المعتدين... ولقد قام الشعبان الصينى والمصرى ببناء أعرق حضارتين فى العالم القديم، واليوم يشترك شعبنا فى حماية الحضارة البشرية من الدمار"(٤).

وقامت الصين أيضا بتأييد ثورة العراق فى ١٤يوليو سنة ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، حيث أعطت الثورة انطباعا بالأمل فى التغيير من اتجاه تقليدى مؤيد للغرب فى العراق، إلى دولة ثورية حديثة ذات ميول اشتراكية وشعبية تلتقى مع الاهتمام والتوجه الصينى فى المنطقة العربية. ولعبت الصين أيضاً دوراً بارزاً فى الدعم السياسى والعسكرى والإعلامى لجبهة التحرير الوطنى فى الجزائر، واعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة فى ديسمبر سنة ١٩٥٨، ولم تعترف بالموقف الفرنسى فى البلاد .

من ناحية أخرى، سعت الصين الشعبية إلى استعادة مكانها وعضويتها فى الأمم المتحدة بدلا من الصين الوطنية (تايوان). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على إبعاد الصين عن المنظمة الدولية، فى حين أن موقف الدول العربية، فى ذلك الوقت، كان موزعا بين الاعتراف بحكومة الصين الوطنية (تايوان) والاعتراف بحكومة الصين الشعبية؛ نظراً لأن بَعض الدول العربية كانت لا تزال تعترف بتايوان وتتبادل معها التمثيل السياسى والدبلوماسى، فى حين اعترفت بعض الدول العربية الأخرى بالصين الشعبية وسحبت اعترافها بتايوان.

وفى اجتماع اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦١، أكد مندوب المغرب أن بلاده لا تعترف إلا بصين واحدة هى الصين الشعبية، وأوضح مندوب مصر أن مصر اعترفت بالصين الشعبية وسحبت اعترافها بتايوان طبقا لقواعد الحساب، حيث إن ٥٠٠ مليون شخص أكثر من ١٠ملايين شخص. وأمام عدم اتفاق الدول العربية على رأى موحد إزاء هذا الموضوع، قررت اللجنة السياسية أن يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذى تراه أثناء عرض هذا الموضوع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة (٥).

وفى عام ١٩٦٥، اشتركت بعض الدول العربية، مثل الجزائر والصومال وسوريا، فى تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انضمام الصين إلى المنظمة الدولية. وفى اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة (أكتوبر سنة ١٩٧١) شاركت كل من الجزائر والعراق واليمن الديمقراطية والصومال والسودان وسوريا واليمن الشمالية وموريتانيا، فى تقديم مشروع بشأن انضمام الصين للمنظمة الدولية، وقام معظم الدول العربية الأخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه، ما عدا المملكة العربية السعودية التى عارضت القرار لموقفها التقليدى من النظم الشيوعية، كما امتنع كل من البحرين والأردن ولبنان وقطر عن التصويت مجاراة للموقف السعودى.

وقد اكتمل اعتراف كل الدول العربية بالصين وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها خلال عام ١٩٧١ وما بعده، نظراً لحصول سائر هذه الدول على الاستقلال فى هذا التاريخ، ونظراً لتوقف الضغط الأمريكى بخصوص

هذا الشأن (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

يبين تاريخ تبادل التمثيل الدبلوماسى بين الدول العربية وإسرائيل من جهة، والصين الشعبية من جهة أخرى

اسم الدولة	تاريخ تبادل التمثيل الدبلوماسى	اسم الدولة	تاريخ تبادل التمثيل الدبلوماسى
١-مصر	١٩٥٦/٥/٢٠	١٣-لبنان	١٩٧١/١١/٩
٢-سوريا	١٩٥٦/٨/١	١٤-جزر القمر	١٩٧٥/١١/١
٣-اليمن الشمالى	١٩٥٦/٩/٢٤	١٥-الأردن	١٩٧٧/٤/٧
٤-العراق	١٩٥٨/٨/٢٠	١٦-جيبوتى	١٩٧٧/٦/٢٥
٥-المغرب	١٩٥٨/١١/١	١٧-سلطنة عمان	١٩٧٨/٥/٢٥
٦-الجزائر	١٩٥٨/١٢/٢٠	١٨-ليبيا	١٩٧٨/٨/٩
٧-السودان	١٩٥٨/٢/٤	١٩-الإمارات العربية	١٩٨٤/١١/١
٨-الصومال	١٩٦٠/١٢/١٤	٢٠-قطر	١٩٨٨/٧/٩
٩-تونس	١٩٦٤/١/١٠	٢١-فلسطين	١٩٨٨/١١/٢٠
١٠-موريتانيا	١٩٦٥/٧/١٩	٢٢-البحرين	١٩٨٩/٤/١٨
١١-اليمن الديمقراطى	١٩٦٨/١/٣١	٢٣-السعودية	١٩٩٠/٧/٢١
١٢-الكويت	١٩٧١/٣/٢٢	٢٤-إسرائيل	١٩٩٢/١/٢٤

وجاء الاعتراف بحكومة الصين الشعبية ممثلاً شرعيا وحيدا للصين فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١، بمثابة إضافة صوت جديد قوى للعرب والقضايا العربية

التى يتم نظرها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظماتـــها المتخصصـــة، بالإضافة إلى مجلس الأمن، الذى تشكل الصين أحد أعضائه الخمسة الدائمين وتملك حق النقض (الفيتو)؛ وبهذه المناسبة لم تقبل الصين أى تعامل أو حتى اتصال مع إسرائيل، فقد نقلت الأخبار أن وزير الخارجية الإســـرائيلى (أبـــا إيبان) أرسل رسالة تهنئة إلى وزارة الخارجية الصينية بمناسبة دخول الصين إلى الأمم المتحدة، لكن الرسالة احتجزها مكتب البريد الصينى وأعادها إلـــى مرسلها دون أن تفض، بدعوى أنه ليس بيـــن الدولتيـــن اتفاقيـــة بريـــد أو مواصلات سلكية ولاسلكية [٦]، فى حين رحبت الصين بكلمة الدول العربيـــة للتهنئة بعضويتها فى الأمم المتحدة. وقد ألقى الكلمة مندوب المغرب الدائـــم لدى المنظمة الدولية، أمام الجمعية العامة فى ١٥/١١/١٩٧١، جاء فيها: "إن أكثرية الدول العربية – بما فيها المغرب – لم تقم منذ سنوات عديدة علاقـــات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فحسب بل أقـــامت علاقـــات الثقـــة المتبادلة فى مجالى التعاون والتجارة التـــى تمثـــل دائمـــا أحســـن أســـاس للصداقة"[٧].

ومن الواضح أن الصين تلتزم بمبادئ أساسية تحكم علاقتـــها مـــع الدول العربية، وقد سبق أن أعلن شوان لاى عن أهم هذه المبادئ فى زيارته إلى القاهرة فى عام ١٩٦٤، هى:

١. تأييد الصين نضال الدول العربية فى مكافحة الإمبريالية ومحاربـــة الاستعمارين القديم والجديد من أجل الاستقلال .
٢. تأييد الطريق الذى تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة .
٣. تأييد الصين سياسة الحياد وعدم الانحياز التى تتبعها الدول العربية .

٤. تأييد الحلول التى تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل فى النزاعات العربية .

٥. احترام كافة الدول استقلال الدول العربية وسيادتها وعدم التدخل فى شئونها[٨] .

وبالنسبة للقضية الفلسطينية والنزاع العربى - الإسرائيلى، أوضح وزير الخارجية الصينى (تشياو كوان هوا) موقف بلاده فى أول خطاب مهم له فى الأمم المتحدة، قال فيه : "إن جوهر مسألة الشرق الأوسط هو العدوان ضد الشعب الفلسطينى والشعب العربى من قبل الصهيونية الإسرائيلية بدعم وتشجيع من جانب الدول العظمى. إن حكومة وشعب الصين يؤيدان بحزم الشعبين الفلسطينى والعربى فى نضالهما العادل ضد العدوان، ويعتقدان أنه بالمثابرة على النضال والتمسك بالوحدة سيستطيع الشعبان الفلسطينى والعربى البطلان - بالتأكيد - استرجاع أراضى الدول العربية المفقودة واسترجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . إن الحكومة الصينية تعتقد أن على جميع الدول والشعوب المحبة للسلام والعدالة واجب تأييد نضال الشعب الفلسطينى والشعوب العربية الأخرى، وليس لأحد الحق فى عقد صفقات سياسية خلف ظهورهم لمقايضة حقهم فى الوجود ومصالحهم الوطنية "[٩] .

ودعمت الصين تحرر الدول العربية من ربقة الاستعمار بأن أدرجت الدول العربية فى برنامج المساعدات الخارجية الصينية، لتقوية مفهوم الوحدة العربية ودعم تماسك الدول العربية من أجل استقرار الأوضاع فى المنطقة، لتحقيق أهداف الصين التى تتمثل فى عدة أمور، لعل أهمها تأمين الإمدادات البترولية القادمة إلى الصين من المنطقة ومن الدول العربية البترولية على

وجه الخصوص، بالإضافة إلى تنمية الأسواق العربيـــة وتوسـيع مجالـها لاستيعاب المنتجات التى أخذت فى الانتشار، وتتمـيز بقـدر مـن الجـودة وبرخص الثمن، وتسويقها. وكانت مصر أولى الدول العربية التى حصلـت على جزء من المساعدات الخارجية الصينية فى عام ١٩٥٦. وتبوأت مصـر والجزائر – بالإضافة إلى المنظمات الفلسطينية – أعلى درجة فى برنـامج المساعدات الصينية بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ أمام إسـرائيل. وتنقسـم المساعدات الصينية إلى ثلاثة أنواع : هبات لا ترد، وقروض بدون فـائدة، وقروض ذات فوائد منخفضة . (انظر الجدول رقم ٢)

جدول رقم (٢)

المساعدات الخارجية الصينية للدول العربية فى الفترة من ١٩٥٦-١٩٧٣ بملايين الدولارات الأمريكية

الدولة	مجموع المساعدات	بفائدة ٢,٥ %	بدون فائدة	هبة
الجزائر	٩٩,٩	-	٩٣	٦,٩
مصر	٩٤	-	٨٠	١٤
العراق	٣٦	-	٣٦	
اليمن الجنوبي	٧٢,٨	-	٧٢,٨	
سوريا	٩٩,٤	-	٩٩,٤	
اليمن الشمالى	٧١,٢	-	٧١,٢	
تونس	٣٦	-	٣٦	
السودان	٧٥	-	٧٥	
الصومال	١٣٣	-	١٣٠	٣
موريتانيا	٢٧,٥	-	٢٧,٥	
الإجمالى	٧٤٤,٨	-	٧٢٠,٩	٢٣,٩

(المصدر: د/ هاشم بهبهانى: سياسة الصين الخارجية فى العالم العربى، ص ص٢٤-٢٧)

واتخذت الحكومة الصينية مواقف محددة ومبدئية تتلخص فى ضرورة العمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة لتسوية النزاع العربى – الإسرائيلى، والسعى نحو إعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى بما فيها حقه فى العودة وتقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، وضرورة الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ومن بينها القدس .

كذلك أيدت الصين عملية السلام فى الشرق الأوسط، التى بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٩١، ودعت فيه الحكومة الصينية إلى وجوب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى أوسلو ومدريد، كما دعت الأطراف المعنية بعملية السلام إلى تحمل مسئوليتها لتحقيق الهدف المنشود وهو دفع المسيرة السلمية والتغلب على العقبات التى تعترضها، وذلك من أجل التعايش بين الدول العربية وإسرائيل، ومن أجل مصالح جميع الأطراف، بما فيها الدول الكبرى .

ثانيا: الوضع السياسى الراهن داخل الصين:

ويبدو أن الوضع السياسى السائد داخل الصين حاليا هو امتداد لذلك النهج المعتدل فى حكم البلاد، وهو الذى تبناه الرئيس دينج شياو بنج (Ding Chiao Ping)، منذ وصوله إلى الحكم فى عام ١٩٧٨، حيث دعا الحزب الشيوعى الصينى إلى اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادى وزيادة الاهتمام بالاقتصاد والبناء الاقتصادى،[١٠] والانفتاح على الخارج. وهذا النهج المبتكر فريد من نوعه، فليست له أية ارتباطات بالأيديولوجية الأجنبية، فلا هو رأسمالى على النسق الغربى، ولا هو اشتراكى تقليدى، بل يرتبط

بالمعطيات الفعلية الخاصة بالصين على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، فبعد الثورة الثقافية التى امتدت من مايو سنة ١٩٦٦ إلى أكتوبر سنة ١٩٧٦، أدركت القيادة الصينية - من خلال خبرتها فى الكفاح والنضال - أن الإصلاح والاستقلال السياسى يمثلان الخطوة الأولى والأكثر أهمية نحو التحرر الوطنى الكامل، وأنه لا يمكن فصل الإصلاح السياسى عن الإصلاح الاقتصادى. لذلك فإن الطريقة المثلى والأساسية أمام الصين لتحقيق تطلعاتها وغاياتها فى المستقبل تتمثل فى تطوير اقتصاد وطنى مستقل، على أساس الاعتماد على الذات وعلى إصلاح سياسى مناسب.

بيد أن الإصلاحات التى تبناها دينج شياو بنج، قد لاقت بعض المعارضة والنقد داخل القطاعات الراديكالية فى المجتمع الصينى، التى رأت أن هذه الإصلاحات ما هى إلا حرب غير معلنة يطلقها الرأسماليون لإضعاف الصين، وأنها تهديد مباشر للاشتراكية وبقاء الحزب الشيوعى الصينى(١١).

واستمر تيار الإصلاح الاقتصادى والانفتاح على العالم داخل الصين، واستمرت المعارضة والنقد له؛ فقد تصاعد التنافس سياسيا بين التيار الليبرالى والرأسمالى، ذى التوجه الغربى، داخل الحزب الشيوعى الصينى وخارجه، والتيار الماوى المحافظ، فبدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التى عقدت أعمالها فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٦، تدعو إلى ضرورة الدفاع عن القيم الروحية للشعب الصينى، كما دعت اللجنة الكادر العام وجماهير الشعب - من مختلف الجماعات العرقية - إلى الالتفاف حول الحزب بوصفه

مرشداً عاماً للمجتمع طوال القرن القادم، وإلى التمسك بالاشتراكية والمحافظة على الخصائص الاجتماعية للمجتمع الصينـــى ودفـــع التقـــدم الأخلاقـــى والثقافى[١٢].

ومن ناحية أخرى، تبنى الرئيس جيانج زيميـــن (Jiang Ze Men)، الذى جاء إلى الحكم فى سنة ١٩٩٧، ثورة الإصلاح السياسى الحالية تحـــت عنوان: "فلنتحدث أكثر عن السياسة". ففى خطوة غير مسبوقة فـــى الصيـــن جرت انتخابات لاختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشـــيوعى، وذلـــك أثناء انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب، الذى بدأ أعمالـــه يـــوم الجمعـــة ١٢سبتمبر سنة ١٩٩٧.

ويذكر أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى تلعب دوراً مهما للغايـــة فى العملية السياسية فى الصين، حيث إنها هى التى تضع السياسات وبرنامج العمل القومى، وتختار أعضاء المكتب السياسى الذى يدير شـــئون البـــلاد. وتضم هذه اللجنة حالياً ١٨٩ عضوا كامل العضوية و ١٣٠ عضوا بديـــلا، ويعمل البدلاء بوصفهم فريقاً احتياطياً لسد أية مقاعد قد تصبح شـــاغرة[١٣]. وتعد انتخابات اختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب تاريخية بكل المقاييس، وتضيف عنصر المفاجأة لمؤتمر الحزب المهم الذى يعقد كل خمس ســـنوات. أى أن انتخابات سبتمبر سنة ١٩٩٧ قد أقرت اختيار زعماء الصين فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعى يعتمد فى حكمه الصين علـــى شرعية ثورية؛ فإن بعض ظواهر الفساد قد بدأت تنتشر وتتفشى فى بعـــض جوانب الحياة فى المجتمع، داخل الحزب نفسه والحكومة والنظام القضـــائى،

بدرجة قد أصبحت ملموسة لرجل الشارع. فالصينيون العاديون يرددون عن ظاهرة الفساد قولهم "إما أن يبقى الحزب وإما أن يبقى الفساد؛ إذ لا مكان للاثنين معا"(١٤).

وهذا معناه أنه يجب على الحزب أن يواجه نفسه ويقوم على تطهير جوانبه وأركانه التى أصابها الفساد، من أجل الحفاظ على تاريخه الثورى وعلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تحققت. ويبدو أن هذه المواجهة تتم بالفعل، حيث أذاعت وكالة الأنباء الصينية، فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩٧، تقريراً للجنة المركزية لمراقبة الانضباط الحزبى، داخل الحزب الشيوعى الحاكم، وجاء فى هذا التقرير أن أكثر من ٦٦٩ ألفا و ٣٠٠ من المسئولين تعرضوا لعقوبات تأديبية خلال الفترة من أكتوبر سنة ١٩٩٢ إلى يونيو ١٩٩٧، من بينهم نحو ١٢١ ألفا و ٥٠٠ تم طردهم من الحزب البالغ عدد أعضائه ٥٨ مليونا، وأشار التقرير أيضاً إلى أن ٣٧ ألفا و ٤٩٢ من هؤلاء الذين طردوا من الحزب تعرضوا لعقوبات جنائية (١٥).

الصينيون مقتنعون بأن الوقت الراهن هو وقت التكنولوجيا و التقدم العلمى، وليس وقت الإيديولوجيا و القوالب الفكرية المعدة سلفا. لذلك فإن الصين قد أصبحت أكثر انفتاحا على العالم الخارجى، واستطاعت أن تحقق ما يمكن تسميته باقتصاد السوق الاشتراكية، وهو الذى يعتمد على الدمج بين الفكر الاشتراكى وآليات السوق لتحقيق أكبر إفادة ممكنة من الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة لديها، وهذه السياسة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادى واضح، ومن تلبية احتياجات مليار و ٢٥٠مليون نسمة من الغذاء، بدون شكوى جدية من المجاعة(١٦). كما أن معدلات الدخل للمواطنين قد ارتفعت،

وتغيرت أنماط التفكير، وتزايد الشعور بالحرية. وإن كانت الصين "لا تـزال دولة فقيرة، ولديها أكثر من ١٠٠ مليون مواطن أمى، و٨٠%منهم يعيشـون فى الريف، مما يتطلب زيادة الرعاية من حيث الخدمات الصحية والتعليميـة وتوفير فرص العمل"(١٧).

وفى تقريره أمام المؤتمر القومى الخامس عشر للحـزب الشـيوعى الصينى، أكد الرئيس جيانج زيمين أنه لنجاح غايات بلاده فى القرن الحـادى والعشرين فى كل المجالات الضرورية يجب استغلال الفرص المتاحة، بدون الفشل وبدون اتباع الأساليب المطروقة، فيجب الأخذ بالتنميـة الاقتصاديـة بوصفها مهمة رئيسية، والعمل على اختراقات جديدة لإعادة البناء الاقتصادى والسياسى، وتنمية الثقافة الاجتماعية والأخـلاق، بعزيمـة حقيقـة. وهـذه التوجهات يجب العمل والأخذ بها فى تتابع، مع التوجه والسعى لإتمام التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى(١٨).

وسعيا إلى تنشيط الوضع السياسى الراهن وتطويره نحو الإصـلاح، منحت الحكومة المركزية الصينية بعض المقاطعـات والأقـاليم السـاحلية الجنوبية صلاحيات إدارية واقتصادية واسعة، وهو مما أدى إلى نمو الأقـاليم سريعاً، خاصة فى المجال الاقتصادي. واتجهت حركة الإصلاح أيضا إلـى مستوى القيادات المحلية، سواء فى أمانات الحزب بالأقاليم أو فى البلديـات؛ حيث أقدم الرئيس جيانج زيمين على إحلال مجموعة من القيـادات الشـابة محل الشيوخ تجديداً للدماء داخل القيادة الصينية. ولعل أوضح دليل على ذلك هو التخلى الطوعى للرجل الثالث فى سلم القيادة تشياو شـى عـن رئاسـة البرلمان، إما تفاديا لأية خلافات محتملة مع الرئيس جيانج زيميـن، وإمـا

لاقتناعه بعدم جدوى الوقوف أمام تيار التغيير الهادئ الراهن [١٩].

أدى منح بعض السلطات للمقاطعات والأقاليم وما نتج عنه من تنمية إلى مطالبة هذه الأقاليم بالمزيد من السلطات على حساب العاصمة بكين، بل إن بعض الأقاليم الغنية فى الجنوب مثل شنغهاى وقواندونج وشاندونج، أخذت ترنو إلى الاستقلال الاقتصادى، وهو مما يشير إلى ضعف لدى القيادة المركزية؛ حيث إنه طبقا للمعلومات الإحصائية ستبلغ عوائد الحكومة المركزية بحلول عام ٢٠٠٠ حوالى ١١,٣% من إجمالى الناتج القومى الإجمالى، [٢٠] وهو مما يهدد بانهيار وتمزق سياسى داخل الصين.

ومن أجل إعادة التوازن بين الأقاليم الساحلية الجنوبية الغنية والأقاليم الفقيرة فى الشمال والغرب، تقوم الحكومة المركزية بالعمل على توجيه المشروعات الاستثمارية والمصانع الجديدة إلى الإقاليم الفقيرة، كما تضطر إلى سحب ما تريده من مبالغ مباشرة من حساب الأقاليم الساحلية الغنية فى البنك المركزى لمساعدة الخزينة المركزية[٢١].

ومن ناحية أخرى، اعتمد المجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى، فى مؤتمره الثامن الذى اختتم أعماله فى ١٨ مارس سنة ١٩٩٦، خطة التنمية الوطنية بعيدة الأمد حتى عام ٢٠١٠، التى نصت على "أن ٦٠% من القروض الأجنبية فى السنوات الخمس القادمة سوف تتجه إلى تنمية أقاليم الصين الفقيرة، وأكدت على منح المستثمرين الأجانب امتيازات مرضية لتشجيعهم على الاستثمار فى مناطق شمال وغرب الصين" [٢٢].

ثالثا : السعى نحو الديمقراطية فى الصين :

هناك اعتقاد فى الأذهان وانطباع فى الوجدان لدى البعض عن نظام

الحكم فى الصين، أنه ضد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبعيد عن الانخراط فى المجتمع. هذا المفهوم قد يبدو مخالفا للواقع بعض الشىء أمام خطوات الانفتاح الصيني المحسوبة على العالم، ولأن الحضارة والثقافة الصينية تختلفان عن أية حضارة أو ثقافة أخرى فى العالم؛ فالحرية والديمقراطية من المنظور الصينى هى حق الشعب فى حياة مادية كريمة فى ظل تقاليد الأجداد وعاداتهم. فالتراث الحضارى الصينى يتميز بسمات وخصائص معينة ذات جذور تاريخية عميقة تتوافق وتتلاءم مع المتغيرات الدولية عبر العصور على نحو يناسب المجتمع الصيني؛ الذى تواصلت حضارته عبر هذا التاريخ الطويل ولم تنقطع أو تنفصل عن أصول هذا المجتمع وبنيانه. وتتمثل أهم سمات التراث الحضارى الصينى وخصائصه فيما يأتى :

١. أن الصين بأسرها يجب أن يشملها كيان واحد ووحدة وطنية، وإذا حدث أن تفككت هذه الوحدة فلابد من العمل على إعادتها مرة أخرى.
٢. أن الوحدة السياسية والحضارية للصين يجب أن تعتمد على مجموعة متحدة من الأفكار والمبادئ والثقافة المشتركة، أى على إيديولوجية فكرية موحدة لتتولى ضبطها.
٣. أن هذه الإيديولوجية الموحدة يتوقف صدقها على الفهم الصحيح لطبيعة الكون والإنسان، ويجب أن تتوافق مع خط سير التاريخ البشرى والعالمى.
٤. أن الفهم الصحيح لهذه الإيديولوجية يعبر عن نفسه فى المجتمع الإنسانى؛ الذى يجب أن يكون هدف الفكر والعمل فيه السعى لتحقيق

الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

٥. من المهم بالنسبة للمجتمع أن يكيف جميع أفراده أنفسهم على نسق رفيع من المستويات الأخلاقية.

٦. أن غاية التمسك بالمستويات الأخلاقية يجب أن تكون للمجتمع وليس للفرد؛ لأن الفرد يجد الوفاء بحاجاته من خلال المجتمع، ومن ثم فإن الفرد يجب أن يخضع مصالحه الذاتية للمجتمع.

٧. يضطلع المتعلمون بدور أساسى فى الإيديولوجية الحاكمة للمجتمع، حيث إنهم يتعلمونها ثم يلتزمون بها، ومن ثم يجب أن تكون لهم القيادة فى الأمة.

٨. الحضارة التى تتحقق على هذا النحو هى النموذج المثالى الواجب أن يحتذيه جميع البشر، والذين لا يتوافقون مع هذه الحضارة يعدون برابرة ويجب عليهم من أجل مصلحتهم أن يقبلوا هذا النموذج(٢٣).

ومن خلال تتبع هذه السمات والخصائص نستطيع تفهم الوضع والسلوك السياسى داخل الصين، وتطور معنى الديمقراطية ومفهومها لدى عامة الشعب والصفوة، حتى جاءت الاشتراكية لتتناسق وتتناغم مع هذه العناصر فى أشكال وأساليب مختلفة؛ حيث تدعو الشيوعيين إلى وجوب أن تخضع جميع الأراضى الصينية لكيان سياسى واحد، وأن هذا الكيان السياسى يجب أن يقوم على ثقافة مشتركة تتبناها وتعبر عنها إيديولوجية واحدة هى الماركسية اللينينية، التى تؤدى بدورها إلى إقامة مجتمع الرفاهية الجماعية لجميع أفراد الشعب الصينى، ومن ثم للبشرية جمعاء. أما عن المتعلمين ومسئوليتهم فهم – فى نظر هذا الفهم – أعضاء الحزب الشيوعى الحاكم الذين

يقع على عاقتهم مسئولية تعليم الشعب وإقناعه بالأفكـــار والمبـــادئ والقيـــم الأخلاقية لمجتمع الرفاهية الجماعية، طبقاً لمبادئ الماركسية اللينينية، كمـــا يفسرها ماوتسى تونج (Mao Zedong).

ونعلم أن الماركسية اللينينية تدعو على يد مؤسسها (كارل مـــاركس) – من بين ما تدعو إليه – إلى وجوب استمرار الصراع بين العمـــال وعامـــة الشعب من جانب ومن يقولون إنهم ديمقراطيون من جانب آخر، من خـــلال طلب العمال وعامة الشعب المزيد من الإصلاحات الاجتماعية. فإما أن يتـــم الاستجابة لطلبهم وإمـــا أن يتـــم رفـــض تلـــك الطلبـــات وإظـــهار عجـــز الديمقراطيين، ومن ثم تتاح الفرصة للعمال لتولى سلطة الحكم والإدارة.

أما نظرية الثورة الدائمة أو مبادئ الماركسية اللينينية – كما يفســـرها ماوتسى تونج – فقد جاءت فى القرار الذى اتخذه الحزب الشيوعى الصينـــى حول الكوميونات، فى ديسمبر سنة ١٩٥٨، الذى نص على "أن الانتقال مـــن الاشتراكية إلى الشيوعية يحتاج إلى مرحلة طويلة، ولا يمكن أن يتحقق بيـــن يوم وليلة، ومن ثم فإنه لا يمكن أن نضع توقيتا معينا لعملية الانتقال هـــذه، كما يجب ألا نغرق أنفسنا فى الأحـــلام الخياليـــة حـــول تخطـــى المرحلـــة الاشتراكية والوصول إلى المرحلة الشيوعية. ومن هنا فإننا ندافع عن نظرية الثورة الدائمة للماركسية اللينينية، ونحن نعتقد أنه ليس هناك حد فاصل بيـــن الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية أو بين الاشتراكية والشيوعية، ونحـــن فى الوقت نفسه ندافع عن النظرية الماركسية اللينينة فى أن تطور الثورة يتـم عبر مراحل، ونعتقد أن مراحل التنمية المختلفة تعكس تغـــيرات، وأن هـــذه المراحل المختلفة نوعيا يجب عدم الخلط بينها" (٢٤).

من الفقرة السابقة لقرار الحزب الشيوعى نجد أن فكر ماوتسى تونج يؤكد على أن الاشتراكية رحلة طويلة تنقسم إلى عدة مراحل وصولا إلى الشيوعية، فى عملية مستمرة ومتتالية، من الصعب أن نضع بدايات ونهايات لها، وأنه يجب أن نتحلى بالواقعية خلال رحلة العبور فى الاشتراكية، كما أن الثورة الدائمة عملية مستمرة لا تتوقف، تتخذ ملامحها وفقا لطبيعة المرحلة الراهنة، وأن الثورة الدائمة يمكن أن تتشعب إلى عدة ثورات فرعية تعالج قضايا الحياة المختلفة فى شتى المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والروحية وغيرها. فضلا عن أن ماوتسى تونج لم يضع حدا فاصلا بين الثورة الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، محبذا أن تكون الثورة دائمة مستمرة، بغض النظر عن مسمى المرحلة وطبيعتها وشكل النظام الحاكم وإطاره. فالثورة فرض عين يجب أن يستمر بإيمان الجماهير وعزيمتهم أولا، ثم القيادة السياسية فى الحزب والدولة ثانيا، كما أن ماوتسى تونج حدد بنفسه أربع نقاط رئيسية تتعلق بنظرية الثورة الدائمة، وهى كما يأتى:

أولا : اضرب حينما تكون واثقا من النصر، وانسحب حينما تكون ضعيفا.

ثانيا: اضرب العدو على مراحل، فأنت لا تستطيع أن تقطع يد خصمك بفمك، ولكنك تستطيع أن تقطع أصابعه واحدا واحدا.

ثالثا: حارب على طريقتك وحسب ظروفك، ولا تقلد تقليدا أعمى.

رابعا: الكليات الحربية لا تخرج ضباطا كاملين، فمن الضرورى أن توجد الكليات الحربية ليقضى فيها الطلاب ستة أشهر مثلا، ليتعلموا العلوم النظرية مثل الذرة، ولكن الحرب هى أهم جامعة لتخريج الضباط

الناجحين [٢٥].

لذلك فإن الزعماء والسياسيين الغربيين يخطئون عندما يطالبون القيادة الصينية بإعطاء الحريات للشعب وتطبيق الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان على النسق الغربى؛ ذلك لأن هذا الاتجاه غير ملائم ومخالف للعادات والتقاليد الصينية المتعارف عليها عبر القرون، ومن ثم فإنه غير مقبول من جانب الشعب الصينى [٢٦].

أمام القيادات الصينية الآن مواجهة قد تبدو عنيفة وحتمية وذات تأثيرات مستقبلية مؤثرة، تتمثل فى إشكالية التوفيق بين النموذج الاقتصادى للتنمية – الذى يعرف باقتصاد السوق الاشتراكية، المتفاعل بنشاط ملحوظ مع اقتصاديات العالم المختلفة – والنموذج السياسى الحالى للحكم، الذى يتسم بالمركزية إلى حد كبير، ويعتمد فى استمراره وشرعيته بوضوح على التقدم والنجاح الاقتصادى، أكثر من الالتزام الإيديولوجى[٢٧]. ومما يساعد على إدراك هذه المواجهة الساخنة تلك التحولات والتطلعات العالمية نحو الديمقراطية، وتفرغ الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، للضغط على القيادة الصينية لمنح مزيد من الحريات للشعب وتطبيق الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وذلك بعد إسهام الدول الغربية ونجاحها فى تفكيك الاتحاد السوفيتى السابق بهذا السلاح المستحدث الفتاك.

وتخفيفا لحدة المواجهة بين النموذج الاقتصادى للتنمية الساعى نحو اقتصاد السوق، والنموذج السياسى الراديكالى للحكم، يستعد الرئيس (جيانج زيمين) لوضع أسس أكبر خطة للخصخصة فى تاريخ البلاد، والتى بدأها بدعوته إلى البيع والمشاركة فى أسهم أكثر من ٣٠٠ ألف مؤسسة مملوكة

للدولة. وفى هذا يقدم الرئيس (جيانج زيمين) الدليل على أن النظام السياسى الراديكالى يستطيع أيضا أن يتعامل مع اقتصاد السوق من خلال آلياته وإجراءاته الإدارية، مازجا بين النظرية السياسية والماركسية والواقع الاقتصادى الرأسمالى، وفى ذلك يقول الرئيس زيمين "إن الماركسية علم يعتمد أساسا على حقائق ثابتة ولكن الحياة الواقعية فى تغير مستمر" (٢٨).

من ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية – فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى نتج بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة – ليست على استعداد للسماح لأية قوى دولية أخرى أن تزاحمها فى المصالح والنفوذ على المستوى العالمى، مفضلة أن تظل القوة الأولى فى العالم لأطول فترة ممكنة، حتى ولو كانت تلك القوى تسعى للعب دور ما فى حدود نطاقها الإقليمى. وتتخذ الولايات المتحدة من عصا الديمقراطية وحقوق الإنسان سبيلا إلى تنفيذ سياستها هذه، وإلى التدخل فى شئون تلك القوى بطرق وأساليب متعددة إذا استدعى الأمر، وهو مما يثير التأفف والاستنكار لدى القوى المتطلعة، ومنها الصين.

ويعبر عن ذلك الرئيس (جيانج زيمين) فى كلمته بمناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة فى أكتوبر سنة ١٩٩٥م، حيث قال :"إن هناك قوى كبرى معينة، كثيرا ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لتعتدى على سيادة دول أخرى، ولتتدخل فى شئونها الداخلية ولتقوض وحدتها الوطنية وتجانسها العرقى"(٢٩). كما أن (لى بنج) رئيس الوزراء الصينى، قد عبر عن عدم الرضا الصينى تجاه سياسة الاحتواء الأمريكية، أثناء زيارته لفرنسا فى أبريل سنة ١٩٩٦، حيث قال : "بعد انتهاء

الحرب الباردة حل السلام، ولكن إذا كانت هناك قوة عظمى واحدة فى العالم؛ بلد واحد يريد بسط إرادته، فإن العالم سيزداد خطورة". وأضاف :" إن عدد سكان أوربا أكثر من الولايات المتحدة ، كما أن التكنولوجيا المتطورة والإمكانات المالية فى القارة الأوربية هائلة"(٣٠).

ويأتى السؤال الآتى : إذا كانت الصين ترفض الديمقراطية والتعددية الحزبية على النسق الإمبريالى الغربى، فأى نوع من الإصلاح السياسى سيتبعه الرئيس (جيانج زيمين) فى حكم الصين للصعود فى مطلع القرن الحادى والعشرين؟

من الواضح أن الرئيس (جيانج زيمين) قد حظى بثقة الزعيم دينج شياو بنج الذى اختاره قبل رحيله فى فبراير سنة ١٩٩٧، خليفة له، ليكون بمثابة المخلص الذى يستكمل المسيرة الإصلاحية فى البلاد. ويبدو أن الرئيس (جيانج زيمين) لديه من الإمكانات والقدرات ما يؤكد هذه الثقة، فهو يرغب فى أن يؤكد سيطرته وقدرته على قيادة الصين فى مطلع القرن الحادى والعشرين، لتستكمل البلاد ثورتها الثالثة فى المجال السياسى، بعد الثورة الثقافية التى قادها ماوتسى تونج فى عام ١٩٤٩، وثورة الإصلاحات الاقتصادية التى قادها دينج شياو بنج فى عام ١٩٧٨. وعلى الرغم من أن الدول الغربية قد وجهت انتقادات إلى بطء حركة الإصلاح الاقتصادى فى الصين، وما يجب أن يواكبها من حركة إصلاح سياسى، فإننا نجد أن حركة الإصلاح الاقتصادى – بسماتها الصينية فيما يعرف باقتصاد السوق الاشتراكية – لم تحسم على نحو نهائى بعد، ولم تستقر أركانها، ومن ثم فإن الإصلاح السياسى المواكب يجب أن يأخذ وقته، نظرا لحداثة عهد القيادة

الجديدة، ونظرا لطبيعة المجتمع الصينـــى، ونظـــرا للمتغـــيرات الإقليميـــة والعالمية المتسارعة.

وإذا كان الرئيس (جيانج زيمين) ومشاركوه فى الحكم، الذين أطلـــق عليهم لفظ (الرفاق)، قد اتخذوا خطا معتدلا فى حكم البلاد، فإننـــا نجـــد أن هناك تيارا إصلاحيا آخر يتخذ خطا ليبراليا رأسماليا كـــاملا علـــى النمـــط الغربى، ويحظى بتعاطف الإعلام الغربى، كما أن هناك أيضا التيار المـــاوى المحافظ، الذى يوجه الانتقادات الشديدة لإصلاحات دينج شياو بنج، مشـــيرا إلى أنها ستقود فى النهاية إلى انتصار الرأسمالية وتصفية الاشتراكية. ومـــع وجود هذه التيارات المعارضة يسارا ويمينا، فـــإن أغلب الشـــعب الصينـــى يميل إلى الجانب المعتدل المتمثل فى القيادة الحالية.

ويرى المفكر السياسى الأمريكـــى، صمويـــل هنتنجتـــون Samuel Huntington، أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على إمكان انتشار الديمقراطيـــة؛ وهى أولا: التنمية الاقتصادية، وثانيا : الثقافة السياســـية، وثالثـــا : القيـــادة السياسية الحاكمة (٣١).

ونظرا لأن الاقتصاد الصينى يعـــد مـــن أكـــثر اقتصـــادات العـــالم ديناميكية، فقد أفاد من نموه وتطوره عدة قطاعات فى المجتمع؛ منها قطـــاع الفلاحين وأصحاب المشروعات الخاصة فى الريف والمدن وبعض العمـــال والشباب. ومن الطبيعى أن تحاول هذه الفئات أن تجد لنفسها مكانـــا علـــى الساحة السياسية حتى تستطيع أن تحافظ على المكاسب التى تحققت لها، وهو مما جعلها عنصرا إيجابيا فى المطالبة بالتحول نحـــو الديمقراطيـــة. ولعـــل أحداث الميدان السماوى فى بكين – التى وقعت فى يونيو من عـــام ١٩٨٩،

وكانت تطالب بالديمقراطية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان – خير دليل على ذلك. وعلى أثر هذه الأحداث، وجه رئيس الوزراء (لى بنج)، وهو من جناح الإصلاح المعتدل، اللوم إلى قيادات الإصلاح الراديكالى لإهمالها العمل السياسى والأيديولوجى، وهو مما ساعد على ظهور الاتجاهات غير الصحية فى المجتمع (٣٢).

الصين تعد نفسها من دول العالم الثالث المناهضة للإمبريالية والاستعمار، فهى تمتلك مع دول العالم الثالث والدول العربية قواسم مشتركة تتمثل فى مناصرة القومية والاشتراكية وعدم الانحياز، سعيا إلى الحصول على بعض المكاسب من دول العالم الصناعى المتقدم، وتتعاون فى ذلك أيضا مع الحركات العالمية فى الدول الصناعية الكبرى.

إن النموذج السياسى الصينى هو نموذج فريد من نوعه يتميز بخصائص معينة – سبق لنا ذكرها – من النادر جدا تكرارها فى مكان آخر من العالم وذلك لاختلاف التراث الحضارى الصينى عن غيره، واختلاف ظروف الصين عن غيرها من البلدان بما فيها البلاد العربية. فالبلاد العربية – وإن كانت تتشابه فى الكثير من ظروفها ويرتبط بعضها مع بعض بروابط اللغة والدين والعرق والمكان – فإنها لم تجد الوسيلة الناجعة لحل مشكلتها القومية واتساقها السياسي. فأى نموذج سياسى يتم اختياره بالنسبة لأى مجتمع يجب أن يكون قائما على ركيزتين أساسيتين؛ هما الاستمرار والتغيير، ويتوقف نجاح العملية السياسية أو فشلها على إحداث توازن بين هاتين الركيزتين.

رابعاً : العرب وأزمة الغذاء فى الصين:

مع تولى ماوتسى تونج قيادة الصين اهتم اهتماما كبيرا بمسألة الغذاء والأرض الزراعية والفلاحين، فنادى بضرورة تطبيق إصلاح زراعى لمواجهة مسألة الغذاء، ووضع لذلك قانوناً تمت الموافقة عليه فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠، نص – فى مادته رقم ٢٧ – على أنه يعد "الإصلاح الزراعى حالة لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك للأغراض الخاصة بتنمية القوى الإنتاجية، وكذلك للأغراض الخاصة بتصنيع البلاد" (٣٣). أفاد من هذا القانون حوالى ٣٠٠ مليون فلاح معدم فقير، وأعاد توزيع أكثر من ١١٥ مليون فدان على هؤلاء المعدمين، ومس حياة أكثر من ٨٠% من سكان الصين وثروتهم. وساعد هذا القانون على تحسين الإنتاج الزراعى باتباع الأساليب المعدلة والمتقدمة فى الزراعة والإنتاج الزراعى، وكذلك تعليم الفلاحين ورفع مستواهم التدريبى، كما تم إنشاء البنوك الشعبية لخدمة الفلاحين فى المناطق الريفية. ونتج عن حركة الإصلاح هذه أن زادت نسبة المحاصيل الغذائية بمقدار ١٥% سنوياً، خلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥٢.

وفضلا عن أن قانون الإصلاح الزراعى قد أعاد توزيع الأرض بين الإقطاعيين والفلاحين المعدمين، كان أيضا مثلا لعملية تنظيم متكامل أدى إلى حل كثير من مشاكل الصين. فقد اتبعت الصين منذ عام ١٩٥٣ نظاماً للتحكم فى الاستهلاك يعرف بنظام الحصص، يتم بموجبه توزيع الحبوب الغذائية والملابس الشعبية والغاز على أفراد الشعب بطريقة البطاقات، بحيث يكون لكل فرد حصة معينة من السلع الغذائية والمنسوجات. وقد ساعد هذا النظام على حل مشكلة نقص الغذاء مع بداية تطبيق الخطة الخمسية.

وفى نهاية سنة ١٩٥٧، كان نصيب الفرد الواحد من الصين من الإنتاج القومى للحبوب لا يتجاوز ٢٩٠ كيلو جراما، وهو ما ينقص حوالى ٤٠ كيلو جرام عن الحد الأدنى الضرورى لتغذية أى إنسان فى الصين [٣٤].

هذا ما كان مع بداية تطبيق نظام الإصلاح الزراعى فى بداية الخمسينيات من القرن العشرين. والآن تمثل الزراعة أساس الاقتصاد الصينى، فحصاد المحاصيل الزراعية فى عام ١٩٩٦ كان جيداً نسبيا عن إجمالى الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٩٥، بالرغم من الكوارث الطبيعية المتكررة التى وقعت فى مناطق عدة من البلاد، وتمثل نسبة الزيادة ٥,١% كما تمثل هذه الزيادة نسبة ٢,٤٦% عن عام ١٩٧٨. واليوم نجد أن الصين تعمل على الدخول فى عصر جديد من الزراعة العالمية الإنتاج والجودة والكفاءة.

ومع ذلك نجد أن اتجاه الدولة والقيادة السياسية نحو الإصلاح الاقتصادى وتنمية الصناعات يأتى فى المقام الأول، على حساب الأراضى ومساحتها وجودتها، وعلى حساب الأيدى العاملة الزراعية التى تجذبها قطاعات الصناعة والإنتاج الحرفى.

وسيؤدى استمرار التحول إلى القطاع الصناعى والتجارى فى الصين إلى تناقص الأراضى الزراعية، نتيجة الامتداد العمرانى والمنشآت الصناعية، وزيادة عدد السكان وهجرة الفلاحين إلى المدن للعمل فى المجالات الجديدة بعيداً عن الزراعة. هذا بالإضافة إلى مشكلات القطاع الزراعى نفسه الذى يعانى من البدائية فى الأساليب، وقلة الأبحاث الجديدة المتطورة، وضآلة الإمكانات وضعف البنية الأساسية اللازمة لأى تطور

وتقدم.

يقول ليتن براون (Leaten Brown)، فى دراسة نشرتها صحيفة هيرالد تريبيون (Herald Tribune)، إنه إذا استمرت سياسة الاتجاه نحو التصنيع على حساب الأراضى الزراعية وازدياد عدد السكان، فإن الصين ستعانى – بحلول عام ٢٠٣٠ – من نقص فى الإنتاج الغذائى من الحبوب يقدر بحوالى ٢١٦ مليون طن، وإذا اتجهت إلى الأسواق العالمية، فإن ذلك يعنى مجاعات واندلاع حروب الغذاء والحبوب فى مناطق أخرى من العالم. وأشار الكاتب إلى أن الصين تسير فى الطريق نفسه الذى سارت فيه اليابان التى أصبحت تستورد حوالى ٧٧% من احتياجاتها الغذائية من الخارج، لكن عدد سكان الصين يفوق عشر مرات عدد سكان اليابان [٣٥].

وقد اتضحت أزمة الغذاء بشكل جلى مع بداية عام ١٩٩٦، عندما استوردت الصين حوالى مليونين و ٩٣٠ ألف طن من الحبوب من الأسواق الدولية. وسعيا لحل هذه الأزمة أعرب (Arlindo Porto)، وزير الزراعة البرازيلى، عن رغبة الصين فى شراء أو تأجير أراضٍ فى البرازيل لغوض إنتاج الغذاء [٣٦].

وأمام أزمة الغذاء هذه، ومن خلال نظرة مستقبلية للقرن الحادى والعشرين، سعت إسرائيل إلى التعاون والارتباط بالعملاق الصينى، الذى سيكون له شأن فى مطلع القرن الجديد. فمن خلال جملة استثمارات تبلغ حوالى مليونى دولار، أقامت إسرائيل – بالاشتراك مع الحكومة الصينية – مزرعة نموذجية بالقرب من العاصمة بكين لإنتاج الخضروات والفاكهة، ثم قامت بتكرارها فى عدد آخر من الولايات، نجحت من خلالها فى لفت انتباه

الصينيين. وأحاطت هذا المشروع بكثير من الدعاية داخليا وخارجيا، حتى أصبحت المزرعة القريبة من بكين مزارا تدعى إليه الوفود، وأخذ خبراء الزراعة الإسرائيليون يظهرون وهم يمارسون خبراتهم المتقدمة على الصينين [٣٧].

ومن ناحيتها سعت الدول العربية - من خلال صناديق التنمية العربية - إلى تقديم بعض القروض والمشاركة في بعض المشروعات الصينية العربية المشتركة، فقد تم توقيع بروتوكول لإنشاء الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان في منطقة نينغشيا الصينية، بالاستثمارات المشتركة بين الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان لنينغشيا في الصين وبنك فيصل الإسلامي. ونشط أيضا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في الصين، فقد قدم ٢٦ قرضا للصين منذ تأسيس الصندوق في عام ١٩٦١ حتى فبراير عام ٢٠٠١، ويبلغ إجمالي تلك القروض حوالي ١٨٠ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، تتوزع على عدة مجالات؛ أهمها التنمية الريفية والاتصالات والكهرباء والصناعة، حيث مول الصندوق مشروع التنمية الريفية في نينغشيا بمبلغ ١٠ ملايين دينار كويتي في المرحلة الأولى فقط التي انتهت في نوفمبر ١٩٩٦.

وأسهم كل من الكويت وتونس في إنشاء أكبر شركة للأسمدة الكيماوية في الصين سنة ١٩٨٥ برأسمال بلغ ٥٨ مليون دولار، تتوزع أسهمها كالآتي : ٣٠ % لشركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية، و٣٠% لشركة سياب والمجمع الكيماوي التونسي، و٤٠% للشركة الصينية للكيماويات. ويعد هذا المشروع نموذجا للتعاون بين الصين والدول العربية،

ويغطى إنتاجه معظم الاحتياجات الصينية من الأسمدة المستخدمة فى الزراعة. وإذا كان الأمر كذلك، من حيث تفوق التعاون العربى – الصينى على التعاون الإسرائيلى – الصينى فى مجال الزراعة، فيجب مواصلة التقدم فى هذا المجال، خاصة أن الدول العربية تمتلك الكثير من الأراضى الزراعية الخصبة وموارد المياه، مقارنة بإسرائيل. ألا يمكن مثلا لدولة كالسودان – التى تربطها بالصين علاقات طيبة وتمتلك أراضى زراعية مازالت بكراً – أن تشارك الصين فى مشاريع استثمارية لإنتاج الحبوب والغذاء تعود بالنفع على الطرفين، وينطبق هذا المثال على سوريا والعراق والجزائر وتونس ومصر وغيرها، خاصة أن هناك مشروعاً تنموياً كبيرا يقام الآن فى جنوب مصر، وهو مشروع توشكى الزراعى الصناعى، وأيضا بعد امتداد مياه النيل لأول مرة فى التاريخ الحديث إلى سيناء، من خلال ترعة السلام. وكما نعلم فإن سيناء بها الكثير من الأراضى والوديان الصالحة للزراعة بالإضافة إلى الصناعات التعدينية.

نأمل أن تكون هناك مشروعات زراعية وتنموية بين الصين والدول العربية، مواكبة للحضارة وفتحا لمجالات العمل والرخاء فى عالم جديد تميزه المشروعات الكبيرة والتعاون الجاد المثمر.

خامساً : العرب ومنظور السياسة الدفاعية الصينية للقرن الحادى والعشرين:

مع بداية القرن العشرين تكون جيش للصين، للكفاح والنضال من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية التى استشرت فى مختلف جوانب الحياة فى البلاد، وللقضاء على حكم أسرة المانشو الذى استمر من سنة ١٩١١ إلى سنة

١٩٤٤. وتشكلت مقومات هذا الجيش من عدة عصابات حربية، وثوار، وجماعات عسكرية متفرقة ذات تنظيم نسبى، وجماعات سرية، فلم يكن جيشا منظما يمارس التقاليد الحربية المتعارف عليها.

كان لهذا التكوين الفريد تأثيره فى فكر ماوتسى تونج الذى اعتمد على الجيش أولا فى حل مشاكل الصين الآتية مفيدا من هذه النزعة الثورية لدى جماعات الجيش وأفراد الشعب. وقال فى عام ١٩٣٨: " تعلمنا التجربة أن مشاكل الصين لا يمكن أن تحل بدون القوة المسلحة". وكان يؤمن أيضا بمفهوم التطور والتغيير فى كل شىء، [٣٨] مؤكدا أن الثورة فى الصين تختلف عن الحرب الأهلية السوفيتية، وإن كان البلدان يتبعان التعاليم والمفاهيم الماركسية اللينينية، كما أن تنظيم الجيش ودوره يختلفان عن أى تنظيم لجيش آخر، حتى فى الاتحاد السوفيتى.

وعمل ماوتسى تونج على توسيع القاعدة العسكرية فى البلاد لتشمل أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الصينى، فظهر الحرس الثورى فى أبريل سنة ١٩٦٦ للسير فى البرنامج الذى رسمه ماوتسى تونج، وهذا الحرس هو امتداد لتنظيمات الطلبة والشباب التى كانت قائمة وتتكون من طلبة المدارس والجامعات الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ٢٥ سنة، وقد استخدم ماوتسى تونج هذا الحرس أداة فى إدارة الصراع السياسى داخل الحزب الشيوعى، جاعلاً الحرس الثورى يحتل المكانة الأولى فى الدولة قبل الحزب. وفى عام ١٩٤٨ كان عدد أفراد الجيش الصينى قد وصل إلى ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جندى، وهو بذلك أكبر الجيوش عددا فى العالم، فضلا عن وجود سبعة ملايين جندى احتياطى، و ١٠٠ مليون من الميليشيات المعاونة.

وفى إطار تحديث جميع مجالات الحياة وتطويرها، تسعى القيادة الصينية إلى انتهاج سياسة دفاعية جديدة للقرن الحادى والعشرين، تتمثل فى عدة نقاط؛ أهمها الحرص على امتلاك جيش أقل عددا وأكثر قدرة وكفاءة قتالية، فأقدمت على تخفيض عدد قواتها العسكرية إلى ما يقرب من النصف منذ عام ١٩٩٠، وخلال المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى، الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٩٧، ذكرت صحيفة الشعب الصينية اليومية أن القيادة تبنت خطة جديدة لخفض عدد أفراد الجيش بنحو ٥٠٠ ألف رجل على مدار ثلاثة أعوام قادمة، [٣٩] وذلك بتحويل أعداد كبيرة من هؤلاء الأفراد إلى قطاع الشرطة المسلحة، وهى قوات تختص بفض الشغب ومطاردة العناصر المناهضة للحكومة المركزية والنظام الحاكم والعناصر المطالبة بالديمقراطية[٤٠].

كما أقدمت الحكومة من ناحية أخرى على إعادة نظام الرتب العسكرية والتسلسل القيادى لأفراد الجيش، وهو النظام الذى كان ماوتسى تونج قد ألغاه سابقا. وتم إقرار قانون لإعادة العمل بنظام الرتب والتسلسل القيادى فى عام ١٩٨٨. وتم انتهاج استراتيجية جديدة للدفاع الفعال تقوم على الاهتمام بالكيف وليس الكم فقط، والتركيز على الاختصاصات المهنية الحديثة والمتقدمة، دون الاهتمام كثيرا بالنزعة الثورية، التى ظلت مسيطرة لفترة طويلة. ولجأت القيادة السياسية إلى إقصاء القيادات العسكرية كبيرة السن، ونتيجة لذلك انخفض متوسط أعمار قادة الجيش من ٦٤,٩ سنة إلى٥٦,٧ سنة. وتم اللجوء إلى نظام القرعة الانتقائية فى التجنيد بدلاً من التجنيد الإجبارى الذى كان سائدا.

ومن ناحية أخرى، تعمل القيادة الصينية على زيادة حجم الإنفاق في المجال العسكرى من أجل تنمية الآلة العسكرية وتطويرها على نحو يتوافق مع روح العصر الجديد ومتطلباته. ويمثل الإنفاق العسكرى أحد المؤشرات الدالة على طبيعة الأوضاع الأمنية فى دولة ما، حيث يؤدى تدهور الوضع الأمنى الداخلى أو الخارجى للدولة إلى زيادة حجم الإنفاق العسكرى، وغالبا ما يأتى هذا الإنفاق على حساب برامج التنمية المحلية للدولة وخططها.

وأثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى) ارتفع معدل الإنفاق العسكرى لكل دول العالم، خاصة دول العام الثالث، ومنها الدول العربية، بالإضافة إلى إسرائيل، حيث كانت المنطقة العربية ضحية لبعض الصراعات والنزاعات التى كان للدول العظمى إسهامات فى وجودها. ويمكن مراجعة معدلات الإنفاق العسكرى وقيمته ونسبته إلى الناتج القومى الإجمالى لدول العالم الكبرى والصين، بالإضافة إلى مصر وإسرائيل بوصفهما مثالين من دول المنطقة (انظر الجدول رقم ٣).

ونلاحظ من الجدول أن الإنفاق العسكرى الإسرائيلى يمثل أعلى معدلات الإنفاق فى العالم خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣، كما نلاحظ أن أقل معدلات الإنفاق العسكرى كانت فى اليابان تليها ألمانيا والصين.

وظهرت المنطقة العربية فى مكان بارز من حيث معدلات الإنفاق العسكرى خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩١، وهى الفترة التى شملت تطورات النزاع العربى الإسرائيلى بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، والحروب اللبنانية، والحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وحرب غزو

الكويت وتحريره (١٩٩٠-١٩٩١)؛ ففى سنة ١٩٧٣ وصل إنفاق دول المنطقة على السلاح إلى ٢٣,٨ مليار دولار بنسبة ٤,٣% من الإنفاق العالمى، وفى سنة ١٩٩٠ وصل إنفاق دول المنطقة على السلاح حوالى ١٠٠٠ مليار دولار بنسبة ١٦% من الإنفاق العالمى. وقد أنفق حوالى ٨٠% من هذه المبالغ على واردات السلاح المباشرة، والخدمات العسكرية مثل الصيانة والإصلاح لهذه المعدات والتدريب للقوات، بالإضافة إلى العمولات والفوائد ومقابل الخدمات المصرفية والقروض وغيرها.

جدول رقم (٣)

معدلات الإنفاق العسكرى فى بعض دول العالم

(نسبة منوية من الناتج القومى الإجمالى)

السنة / الدولة	الولايات المتحدة	ألمانيا	فرنسا	انجلترا	اليابان	الصين	كوريا	إيران	إسرائيل	مصر
١٩٨٠	٤,٥	٣,٣	٤,٠	٤,٧	٠,٩	–	٥,٩	٥,٤	٢٥,٠	–
١٩٨١	٥,٧	٣,٤	٤,١	٤,٧	٠,٩	–	٦,٠	٤,٣	٢٣,٥	٦,٥
١٩٨٢	٦,٣	٣,٤	٤,١	٥,١	٠,٩	–	٥,٨	٣,٤	١٩,٠	٦,٣
١٩٨٣	٦,٥	٣,٤	٤,١	٥,٠	١,٠	–	٥,٣	٢,٦	٢٠,٢	٦,٧
١٩٨٤	٦,٤	٣,٣	٤,٠	٥,٣	١,٠	–	٤,٩	٢,٥	٢١,٤	٦,٠
١٩٨٥	٦,٤	٣,٢	٤,٠	٥,١	١,٠	٢,٢	٤,٨	٢,٩	١٧,٤	٧,٩
١٩٨٦	٦,٦	٣,١	٣,٩	٤,٨	١,٠	٢,١	٤,٦	٣,٠	١٦,٩	٧,٨
١٩٨٧	٦,٣	٣,١	٣,٩	٤,٦	١,٠	١,٩	٤,١	٢,٥	١٤,٧	٦,٥
١٩٨٨	٦,٠	٢,٩	٣,٨	٤,١	١,٠	١,٥	٤,٠	٢,٤	١٠,٠	٥,١
١٩٨٩	٥,٨	٢,٨	٣,٧	٤,٠	١,٠	١,٦	٤,٠	٢,٣	١٢,٣	٤,٠
١٩٩٠	٥,٥	٢,٨	٢,٦	٤,٠	١,٠	١,٦	٣,٧	٢,١	١٢,٣	٣,٦
١٩٩١	٤,٩	٢,٥	٣,٦	٤,٢	١,٠	١,٦	٣,٧	١,٨	١٠,٩	٣,٨
١٩٩٢	٥,١	٢,٣	٣,٥	٣,٨	١,٠	١,٦	٣,٦	١,٥	١٠,٣	–
١٩٩٣	٤,٧	٢,١	٣,٤	٣,٤	١,٠	١,٤	٣,٤	١,٨	٩,٦	–

المصدر :

Stocholm International Peace Research Institute (SIPRI) Year Book, 1995 Oxford University Press, p.446

وقد اعتمدت دول المنطقة العربية، مثل بقية دول العالم الثالث، على الدول الكبرى فى استيفاء احتياجاتها من السلاح والمعدات والتكنولوجيا والخبرة الفنية المتقدمة، ويوضح الجدول رقم (٤) حجم مبيعات أكبر الدول المصدرة للأسلحة التقليدية إلى دول العالم الثالث ومنها الدول العربية ومقدار تلك المبيعات؛ حيث تظهر الصين فى المرتبة السادسة للدول المصدرة للسلاح بعد الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، طبقا لإحصاءات المعهد الدولى لبحوث السلام، مع العلم أن الصين هى إحدى الدول النووية التى أكملت تجاربها فى إطار اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وهو مما جعلها توافق على الاتفاقية الدولية لمنع التجارب النووية لسنة ١٩٩٦.

جدول رقم (٤)

مبيعات أكبر الدول المصدرة للأسلحة التقليدية إلى العالم الثالث

(المبالغ بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠)

السنوات / الدولة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢-١٩٩٦
الولايات المتحدة	١٤١٨٧	١٤٢٧٠	١٢٠٢٩	١٠٩٧٢	١٠٢٢٨	٦١٦٨٦
روسيا الاتحادية	٢٩١٨	٣٧٧٣	٧٦٣	٣٥٠٥	٤٥١٢	١٥٤٧١
ألمانيا	١٥٢٧	١٧٢٧	٣٤٤٨	١٥٤٩	١٤٦٤	٨٧١٥
بريطانيا	١٣١٥	١٣٠٠	١٣٤٦	١٥٦٨	١٧٧٣	٧٣٠٢
فرنسا	١٣٠٢	١٣٠٨	٩٧١	٧٨٥	٢١٠١	٦٤٦٧
الصين	٨٨٣	١٢٣٤	٧١٨	٩٤٩	٥٧٣	٤٣٥٧
إيطاليا	٤٣٤	٤٤٧	٣٣٠	٣٧٧	١٥٨	١٧٤٦
الإجمالى	٢٤٨٤٠	٢٦٤٤٤	٢١٨٢٠	٢٣١٨٩	٢٢٩٨٠	١١٩٢٧٣

المصدر:

Stocholm International Peace Research Institute (SIPRI) Year Book 1997, Oxford University Press.

ويبدو أن نهج الحكومة الصينية فى زيادة حجم الإنفاق العسكرى سيستمر. ففى الدورة الرابعة للمجلس الوطنى لنواب الشعب، عرض السيد (لى بنج Li Ping) رئيس الوزراء الخطة الخمسية التاسعة لبلاده (١٩٩٦/٢٠٠٠)، حيث تضمنت ميزانية ١٩٩٦ زيادة تصل إلى ٩,٩٠% فى الإنفاق العسكرى[٤١].

وفى إطار إقامة علاقات تعاون عسكرى خارجى على أساس مصلحى بحت عقدت الصين صفقة لشراء خمسين طائرة بوينج من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر قيمتها بحوالى ثلاثة مليارات من الدولارات، بالإضافة إلى تزويد الصين بعدد من المفاعلات النووية، وذلك فى مقابل موافقة الصين على طلب الولايات المتحدة وقف تزويد إيران بالتكنولوجيا النووية، والتزام الصين بالاتفاق الموقع عام ١٩٩٦ بعدم تقديم أية مساعدات نووية إلى دول ترفض قبول التفتيش الدولى على مفاعلاتها النووية[٤٢].

وقد كانت نشأة الجيش الصينى فى ظل عقيدة ثورية تلتزم بالانضباط والنضال ضد الوجود الأجنبى، وتوحيد البلاد ضد النزاعات الانفصالية الداخلية، فجاء الانفتاح الاقتصادى ليؤثر سلبا - إلى حد ما - على هذه الروح والنزعة الثورية للجيش، فقد سمحت الحكومة المركزية للجيش مع بداية التسعينيات بالعمل فى المجال التجارى المدنى ليتمكن من تغطية بعض نفقاته الضخمة ودعم ميزانيته، فانخرط الجيش بالفعل فى العمل التجارى، وأقام فى

عام ١٩٩٣ منطقة اقتصادية خاصة فى إقليم قواندونج، كما أقام سلاح الجو الصينى علاقات خارجية مع أكثر من ٣٠ دولة. ومن ناحية أخرى، منحت الحكومة الصينية المركزية أعدادا كبيرة من قيادات الجيش وظائف مدرة للمال، لتدعيم رواتبهم الضعيفة. ويشير بعض المراقبين الأجانب إلى أن الأعمال التجارية التى يقوم بها الجيش وصلت قيمتها فى يناير سنة ١٩٩٥ إلى حوالى خمسة مليارات دولار أمريكى [٤٣].

وتتمثل هذه الأعمال التجارية للجيش فى إنشاء المصانع المدنية، وامتلاك الفنادق الفخمة الكبيرة وإدارتها، بالإضافة إلى الاستثمار فى مجال النوادى الليلية والأراضى الزراعية وصادرات السلاح إلى دول العالم المختلفة. ومع ازدياد مشاركة الجيش فى الشئون الاقتصادية المدنية تزداد قوة الجيش السياسية فى دائرة صناعة القرار الصينى، فقد ازداد تمثيل العسكريين فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، حتى أصبحوا يمثلون ربع عدد أعضاء هذه اللجنة البالغ مجموع أعضائها ١٩٠ عضوا.

وكان لهذه الأعمال المالية والتجارية التى انخرط فيها الجيش جوانبها السلبية التى تمثلت فى انتشار ظاهرة الفساد والرشوة فى بعض القطاعات. وقد تنبهت القيادة السياسية للحزب الشيوعى الحاكم، وبعض قادة الجيش إلى هذه المظاهر السلبية للعمل التجارى داخل المؤسسة العسكرية المنضبطة، خاصة بعد الكشف عن تورط أكثر من ٣٠٠ شخص فى عمليات رشوة بقيمة ٥٠٠ ألف دولار أمريكى.

وإلى جانب هذه المظاهر السلبية، فإن الانفتاح الصينى على العالم كان له جوانبه الإيجابية بالنسبة للجيش، حيث إن الجيل الجديد من الضباط قد

أصبح لديه الفرصة لتبادل العلاقات والخبرات مع الجيوش الأجنبية الأخرى وارتفاع مستوى التدريب، وتحديث الآلة العسكرية، وامتلاك أسلحة متطورة حديثة، ويرتبط بهذا قناعة الضباط بأن الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية سوف تجيء بفرص أفضل فى مستوى المعيشة (٤٤).

ونرى- مع هذه التطورات والإصلاحات الاقتصادية داخل المجتمع الصينى، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال التهديد السوفيتى الذى كان قائما - أن الأمن القومى الصينى لم يعد مقصوراً على الجانب العسكرى الدفاعى فقط، بل امتد ليشمل حماية التنمية الاقتصادية والثورة الصناعية والتكنولوجيا أيضا، وتوفير المناخ الأمنى المناسب لسير عملية البناء والإصلاح، والحفاظ على وحدة أراضى الصين، والسعى إلى التوحيد السلمى لأرض الوطن الأم.

والقيادة العسكرية تؤمن بمبدأ الوحدة والمسئولية المشتركة للجيش والحزب والشعب؛ لذلك فإن دور الجيش سيظل مناصرا ومساندا للقيادة القوية فى حزب الدولة، المتمثلة فى التيار الوطنى المعتدل الذى يقوده الرئيس (جيانج زيمين)، لما عاد على أفراد الجيش فى ظل هذه القيادة من مميزات وإيجابيات. وفى ذلك يقول (تشى هو تيان Chi Hao Tian) الذى يشغل منصب وزير الدفاع : "إنه يتعين أن يتوحد الجيش الصينى كله مع اللجنة المركزية للحزب فى دعم وتأييد الرفيق تسه مين وإصلاحاته"(٤٥).

وتطويرا لمنظور السياسة الدفاعية مستقبلا، تسعى القيادة الصينية إلى التعاون مع الدول الغربية فى المجال العسكرى، لكن هذا المسعى يواجهه الكثير من العقبات، خشية إعادة تصدير الأسلحة والتكنولوجيا الغربية عموما والأمريكية خصوصاً إلى دول أخرى تكون على غير وفاق مع التوجهات

السياسية الغربية.

ومن المعروف أن الصين قامت بإجراء ٤٤ تفجيراً نوويا حتى الآن، كما قامت فرنسا بإجراء ٢١٠ تفجيرات نووية، حيث كانتا الدولتين اللتين قاومتا الوقف الشامل للتجارب النووية، الذى تبنته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى، فأجرت الصين عدة تفجيرات متوالية ببرامج نووية كانت قيد التنفيذ فى ظل احتجاجات دولية، وحصلت على النتائج المطلوبة قبل أن تتوقف التجارب النووية تماما.

ويقول الكاتب الصينى Liu Hui Men إن أهمية ما حققه الصينيون من مركز عالمى يعود كذلك إلى بناء القوة النووية، سواء بمفهومها العسكرى أو السلمى، واستمر هذا الحال إلى أن ساد اعتقاد لدى الصينيين بأنه كلما اتسعت الإمكانات النووية الذاتية قلت فاعلية سياسة الردع النووى من جانب الولايات المتحدة، خاصة أن الرئيس الأمريكى الحالى جورج ووكر بوش يرى أن الصين تعد خصما للولايات المتحدة وليست شريكا استراتيجيا.

ويمكننا رصد أهم مقومات القوة النووية الصينية فى مجالات أساسية؛ هى الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية، والقاذفات الاستراتيجية. ويوضح الجدول رقم (٥) إجمالى ترسانة الأسلحة النووية فى الصين.

جدول رقم (٥)

إجمالى رءوس العلميات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير استراتيجية
٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥

المصدر: مجلة النيوزويك الأسبوعية الصادرة فى ٢٥ مايو سنة ١٩٩٨.

أمام هذا الموقف، توجهت القيادة الصينية إلى طريق آخر للحصول على ما تريد من احتياجات وتعاون فى المجال العسكرى، فاتجهت إلى التعاون مع إسرائيل، بحكم أنها الدولة الأكثر اطلاعا على المعلومات والأبحاث المتقدمة، والأكثر مشاركة فيها و حصولا على الأجهزة والتقنيات الغربية الحديثة عموماً والأمريكية على وجه الخصوص.

من ناحية أخرى، رحبت إسرائيل بهذا التوجه للتعاون مع الصين فى المجال العسكرى، لما يمثله ذلك من فتح أسواق واسعة للصناعات العسكرية الإسرائيلية فى الصين. ومنها يمكن الانطلاق إلى دول شرق آسيا وجنوب شرقها. وكتب دان أركين فى صحيفة معاريف الإسرائيلية يقول :" إن العلاقات الحقيقية بين الصين وإسرائيل هى الميدان العسكرى، فتقارير الصحافة العالمية عن بيع السلاح الإسرائيلى إلى الصين يمكن أن تملأ مجلدا ضخماً، وعلى الرغم من ذلك يتجنب المعنيون بالقضية التحدث فى هذا الموضوع أمام أى شخص". كما ذكر الدكتور آهارون كلايمان بمركز حيفا للدراسات الإسرائيلية التابع لجامعة تل أبيب، فى كتابه (أهداف إسرائيل الكونية Israel's Global Reach)، أن الصين تعمل على تحديث قواتها بوسائل حديثة، فى الوقت الذى تعرض فيه إسرائيل طائراتها ماركة (الكفير) للبيع بمبلغ ٦,٥ مليون دولار، وهى التى قد تماثل الطائرة الأمريكية

(ف – ٥) التى يصل ثمنها إلى حوالى ١١ مليون دولار، نظراً لاطلاع إسرائيل على التكنولوجيا المتقدمة للدول الغربية.

وفى العرض العسكرى الذى أقيم فى العاصمة بكين سنة ١٩٨٤، شاهد اقتصاديون غربيون النموذج الجديد من المدفع البريطانى عيار ١٠٥ملم، مع أن بريطانيا لم تبع للصين هذا النوع من العتاد. وكان وصوله إلى الصين عن طريق الإسرائيليين الذين حصلوا على تصريح بريطانى لإنتاج أجزاء من مدفع دبابة (إل – ٧)، وانتهوا بتصميم نسختهم الخاصة من المدفع المعروض وإنتاجه.

ومنذ منتصف الثمانينيات تم عقد عدة صفقات بين الصين وإسرائيل لتبادل معدات وأجهزة حربية وقطع غيار إسرائيلية، فى مقابل استيراد كميات من الحديد وبعض المعادن المهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ؛ مثل معادن التيفان والفاناديوم من الصين، بالإضافة إلى عقد اتفاقات لتطوير بعض الأسلحة مثل صاروخ (سى إس إس٢ أرض – أرض) الذى باعت منه الصين كمية كبيرة إلى السعودية. وحسب تقرير سرى لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) قدمت إسرائيل إلى الصين معلومات متقدمة للغاية عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصواريخ باتريوت Patriot وحتيس Hates بصفة خاصة [٤٧].

وفى الفترة من ٤ إلى ٨ نوفمبر ١٩٩١، قام وزير الدفاع الإسرائيلى (موشيه أرنز) بزيارة إلى الصين، وذكرت التقارير أن الوزير الإسرائيلى بحث مع المسئولين فى العاصمة بكين مسألة بيع أسلحة إسرائيلية إلى الصين، وبحث أيضا مخاوف إسرائيل من إعادة بيع هذه الأسلحة

والتكنولوجيا المتطورة إلى البلاد العربية، خاصة فى مجال الصواريخ، حيث إن الصين كانت قد استعانت بالخبرة الإسرائيلية فى إنتاج الصاروخ (إس – ٩) وهو صاروخ متقدم تكنولوجيا عن صاروخ (سكود) الذى تمتلكه جميع الدول العربية تقريباً. وتخشى إسرائيل من تصدير صاروخ (إس –٩) إلى الدول العربية، بالإضافة إلى تكنولوجيا صاروخ باتريوت وصاروخ حتيس.

وبعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل والصين، بموجب اتفاقية وقعها وزيرا خارجية البلدين فى ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢، بدأ التعاون العسكرى المشترك فى تطوير نظام فالكون للقيادة والسيطرة Falcon Radar System الذى ظهرت الحاجة الصينية إليه إبان حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، كما بدأ التعاون المشترك لإنتاج الطائرة المقاتلة (F-10)؛ [٤٨] الذى تعده الصين مشروعا قوميا لها، نظرا لتوافر الإمكانات المادية والأيدى العاملة الرخيصة والمدربة وحاجة البلاد إليه.

ويبدو أن هذا التعاون العسكرى مع الصين لا يمثل لإسرائيل فتحا جديداً لأسواق واسعة فقط، بل يمثل أيضا فرصة جد مناسبة لمراقبة حجم التعاون العسكرى بين الصين والدول العربية. فمن خلال وجود الخبراء الإسرائيليين على الأراضى الصينية وتعاملهم فى كل مجالات الصناعات العسكرية ومراحلها، ومعهم بالطبع رجال المخابرات (الموساد) يمكنهم مراقبة كل عمليات تسويق السلاح الصينى إلى الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وربما العالم كله، وهو ما يمثل وسيلة ناجعة للضغط على الصين، إذا لزم الأمر، وفى حالة الضرورة، للحد من تدفق أسلحتها التقليدية والحديثة إلى دول الشرق الأوسط عموماً والدول العربية – التى هى فى مواجهة مع

إسرائيل – على وجه الخصوص. وقد يكون الوجود الإسرائيلى على هذا النحو له تأثيره أيضا على سياسات الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية وموقفها التقليدى من قضية الشرق الأوسط المساند للحق العربى والشرعية الدولية.

سادساً : العرب وحالة الاقتصاد الصينى وتطلعاته :

تميز الاقتصاد الصينى لفترات طويلة بسمات الفكر الاشتراكى وتوجهاته، وهو الفكر الذى يقوم على المركزية فى الإدارة والتخطيط للمشروعات، وعلى ملكية الدولة عناصر الإنتاج والهياكل الاقتصادية عقب مولد جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ التى تبنت النموذج الستالينى اللينينى سياسيا واقتصاديا، وهو النموذج الذى حقق نموا ملحوظاً فى كثير من القطاعات، مثل القطاع الزراعى الذى حقق زيادة سنوية قدرها ١٥% فى سنة ١٩٥٢ عن سنة ١٩٥٠، ومثل القطاع الصناعى الذى حقق زيادة قدرها ٢٩% فى العام نفسه، نتيجة اهتمام الدولة وحرصها على تنمية الصناعات الثقيلة. ثم اتبعت القيادة الصينية نموذج الخطط الخمسية للتنمية ثم التحول **Transformation** إلى نموذج التعبئة الجماهيرية، مع استخدام عالٍ مكثف للقوى العاملة المدربة خلال مرحلة القفزة الكبرى (١٩٥٨–١٩٦٠). وقد حققت الصين إجمالا خلال الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧ معدل نمو سنوى للناتج القومى الإجمالى الحقيقى بلغ ٦%. وقد تزامنت نهاية هذه الفترة مع وفاة الزعيم الصينى ماوتسى تونج فى سنة ١٩٧٦.

وفى أعقاب انعقاد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى عام ١٩٧٨، بدأت مرحلة جديدة للإصلاح Reform فى الاقتصاد الصينى تزامنت

مع وصول الزعيم دينج شياو بنج إلى السلطة. واستمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٩٢، واعتمدت على تنقيح النظام الاشتراكى المخطط ببعض قواعد السوق وآلياته وسياساته، بالعمل على تخفيض قبضة المركزية الاقتصادية، ونقل قدر من المسئوليات والصلاحيات إلى الإدارات المحلية، وإتاحة الفرصة لظهور أشكال جديدة من الملكية الخاصة والملكية التعاونية، والعمل أيضا على جذب الاستثمار الأجنبى وتشجيعه للمشاركة وإقامة المشروعات المختلفة داخل البلاد.

ومن ناحية أخرى، حدد الزعيم دينج شياو بنج ثلاث نقاط أساسية أمام الحكومة تعمل عليها داخل البلاد، وهى : تدعيم العمل من أجل حكومة نظيفة وأمينة، وبذل الجهد لتضييق الفجوة المتزايدة للتضخم المحتمل [٤٩]. وفى أوائل سنة ١٩٩٢ كان قرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعى، أن هدف الإصلاح إقامة نظام اقتصادى يستطيع الجمع بين النظام الاشتراكى والرأسمالى، وأن نظام السوق بآلياته يمكن أن يتلاءم مع كلا النظامين الاشتراكى والرأسمالى، مع الفارق فى شكل الملكية والإدارة والتخطيط وتنفيذ السياسات.

ثم بدأت مرحلة جديدة للإصلاح الاقتصادى فى الصين عقب انتهاء المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعى سنة ١٩٩٢، حيث أعلنت القيادة الصينية عن اهتمامها بالإسراع فى خطط الإصلاح وبرامجه وإفساح المجال لقبول بعض الأفكار والمبادئ الرأسمالية وتبنيها والتحرر والانفتاح الاقتصادى على الخارج، والحد من سيطرة الدولة على المشروعات والقطاع العام، بل تقليص القطاع العام نفسه، ببيع بعض الشركات والمؤسسات

الاقتصادية للقطاع الخاص، أو إدارتها إدارة اقتصادية ناجحة، وتبنى مفهوم نظام السوق الاشتراكي أو (الاشتراكية ذات الخصائص الصينية Socialism with Chinese Characteristics)، الذى يدعو إلى إطلاق يد المصانع والشركات والمؤسسات فى الإنتاجية الاقتصادية، ووقف تدخل البيروقراطية الحكومية فى العمل الإنتاجى.

لذلك فإن الاقتصاد الصينى يعد اقتصادا مركبا للغاية؛ حيث إنه يجمع بين المشكلات التى تواجهها الدول النامية فى عالم اليوم، وكذلك مشكلات الدول المتقدمة. كما أنه يشتمل على جميع المزايا والعيوب فى جميع متغيرات النظم الاشتراكية والرأسمالية على السواء. ويبدو أن القيادة الصينية ليس أمامها سوى التعامل مع هذا الواقع الملىء بالمتغيرات يميناً ويساراً، وأيضاً المتغيرات والتقلبات العالمية، ومردود ذلك كله على الواقع والمجتمع داخليا.

وطبقاً لإحصاء عام ١٩٩٥، بلغت الصادرات والواردات الصينية حوالى ٢٨٠,٩ مليار دولار أمريكى، بزيادة قدرها خمسة أضعاف عن عام ١٩٨٠، كما ارتفعت قيمة الصادرات فى العام نفسه إلى ١٤٨,٤ مليار دولار، كما بلغ احتياطى العملة الصعبة ٧٣ مليار دولار. ومن ناحية أخرى، قررت الحكومة الصينية الانضمام إلى المعاهدة الدولية لحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتصديق عليها، وهو ما يعنى زيادة اندماج الصين اقتصاديا فى الاقتصاد العالمى، وتنامى فرص التعاون والانفتاح على الدول الأخرى.

وعلى المستوى العالمى، ذكر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (أونكتاد) أن الاستثمارات الخارجية للمؤسسات العملاقة ارتفعت فى عام ١٩٩٦ إلى ٣٤٩ مليار دولار، وهو رقم قياسى يزيد بنسبة ١٠% عن الاستثمارات الخارجية فى عام ١٩٩٥، وأن ثلثى تلك الاستثمارات اتجهت إلى الدول النامية، خاصة الصين التى تصدرت الدول النامية المستقبلة للاستثمارات الخارجية، واحتلت المرتبة الثانية بين دول العالم سواء النامية أو المتقدمة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فى استقبال الاستثمارات، فقد تجاوز إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى الصين حاليا ٢٠٠ مليار دولار أمريكى، تستخدم فى ٣٠٠ ألف مشروع، طبقا لما أعلنه (تشاو قوانج هوا)، نائب مدير هيئة المناطق الاقتصادية، الذى أعلن أيضا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين تشكل ٥,٥٠ % من إجمالى الناتج القومى للصين، بزيادة قدرها ٢% عن عام ١٩٩٣ (٥٠).

واتخذت القيادة الصينية عددا من القرارات الاقتصادية، التى تتحفظ فى إطلاق تعبير الخصخصة عليها، وتهدف هذه القرارات إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصينى، بتحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة، بوضع استراتيجية جديدة لهذه المؤسسات، يتم على أساسها الاحتفاظ والإمساك بالمؤسسات والشركات الكبيرة والناجحة، والتخلص ببيع المؤسسات الصغيرة والخاسرة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإقامة الشركات المساهمة، وفصل ملكية الدولة عن الإدارة، والاستغناء عن العمالة الزائدة. وفى ضوء هذه القرارات الإصلاحية ينتظر أن تحتفظ الدولة بملكية عدد من المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجى يتراوح عددها بين ٥٠٠ و١٠٠٠ وحدة اقتصادية.

وفى حديث مع (تسوى تيان كاى)، المتحدث باسم وزارة الخارجية

الصينية، قال : "هدفنا هو تحسين مستوى المعيشة لكل الصينيين ، مما ساعد على رفع معدلات النمو إلى نسبة ١٠%، ونحن واثقون من الاحتفاظ بالمعدلات نفسها خلال الفترة القادمة حتى تصل بلادنا إلى مستوى الدول المتوسطة الدخل بعد ٥٣ عاماً بالتمام والكمال" (٥١).

وجاءت الأزمة المالية فى منطقة جنوب شرق آسيا مع أواخر عام ١٩٩٧، التى أطاحت بأسواق المال والبورصات العالمية فى المنطقة، فانهارت العملات النقدية وأسعار الصرف والأصول المالية إلى أدنى حد لها لم تشهده المنطقة من قبل، فيما وصف بأنه الكارثة الكبرى، ووصف أيضا بالمؤامرة من جانب الرأسمالية الغربية ضد النمور الاقتصادية الآسيوية التى حققت نجاحات ابتكارية خلاقة مستمرة وغزت العالم بالأجود والأرخص من المنتجات فى كل المجالات، فكانت هذه الأزمة بمثابة الانهيار لمؤسسات اقتصادية ومالية عالمية ضخمة، لم يكن من المتصور أنها تعانى من خلل أو ضعف فنى أو هيكلى.

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية شملت كل أسواق المال والاقتصاد فى دول المنطقة، نجد أن الاقتصاد الصينى ظل بمنأى عن هذه الكارثة؛ لما يتميز به من خصوصية فى التوجه غير مرتبطة كثيراً بتوجهات دول جنوب شرق آسيا الدائرة فى فلك صندوق النقد الدولى. وظهر على أثر كل ذلك شخصية جديدة فى الحكومة الصينية تلقب بالقيصر الاقتصادى، هى شخصية (تشو رونج جى)، الذى تم تنصيبه رئيسا للوزراء خلفا لسلفه (لى بنج) فى مارس سنة ١٩٩٨، الذى كان يتولى مسئولية الاقتصاد الصينى منذ عام ١٩٩٣، فحقق نجاحات كثيرة ملموسة.

وفور تولى (تشو رونج جى) مسئولية رئاسة الوزراء، أعـــد خطـــة جديدة للاقتصاد الصينى تحافظ على المكاسب السابقة، وتسعى إلى تحقيق المزيد فى المستقبل. تتمثل هذه الخطة فى عدد من النقاط، لعل أهمها ما يأتى:

أولاً : تنفيذ أضخم خطة للإنفاق العام تبلغ قيمتها ألف مليار دولار (تريليـون دولار) على مشروعات البنية الأساسية خلال ثلاث سنوات تمول من خـــلال القروض الحكومة والموارد المحلية والمدخرات التى ترتفع نسبتها إلى حوالى ٤٠% من الدخل الفردى، إلى جانب الاقتراض الخارجى، على نحو يكفـــل الاستمرار فى خلق فرص عمل تمتـــص جانبـــا مـــن البطالـــة والضغـــوط التضخمية، والاحتفاظ بمعدل ثابت للنمو لا يقل عن ٨% ســـنويا، بعـــد أن تراجعت الاستثمارات الأجنبية فى الصين من ٤٥ مليار دولار فـــى العـــام المالى ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى حوالـــى ٣٠ مليـــار دولار فـــى العـــام المـــالى ١٩٩٧/١٩٩٨.

ثانياً : تقليص الجهاز البيروقراطى الحكومى بالتخلص من مهام ما يقرب من ١٥ وزارة وهيئة وزارية، وتقليص الوظائف العامة فى القطاع الحكومى إلى النصف تقريبا، بإلغاء أربعة ملايين وظيفـــة تشـــغلها الكـــوادر الحربيـــة، والاستمرار بوتيرة أسرع فى إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى بتحويـــل أكثر من مائة ألف مؤسسة اقتصادية تعمل فى نطاق القطاع العام إلى القطاع الخاص خلال السنوات الثلاث القادمة، والعمل بكل جد وحزم على اقتـــلاع داء الفساد من جذوره، بالفصل بين الإدارة الحكوميـــة والحزبيـــة التقليديـــة وإدارة المنشآت الاقتصادية.

ثالثاً : العمل على إصلاح النظام المالى والمصرفى الصين بحقـــن البنـــوك

الرئيسية المملوكة للدولة برءوس أموال تقدر بحوالى ٣٠ مليار دولار، فى شكل أسهم وسندات تشتريها وزارة المالية، لتمكينها من التحول إلى التعامل على أسس تجارية، والالتزام بمبدأ الشفافية والمعايير العالمية، وتقليص ديونها خلال فترة السنوات الثلاث القادمة.

هذه الخطة الجديدة للاقتصاد الصينى، التى ترمى إلى تحقيق المزيد من النمو والازدهار فى المستقبل، تؤكد أن القيادة الصينية مستمرة فى سياسة الإصلاح الاقتصادى بجد وحزم، ممتطية جناح التحدى فى عالم اليوم، فتعمل الحكومة على تنمية المناطق والبؤر الاقتصادية والصناعية التى أقامتها فى الأقاليم الساحلية لجذب الاستثمارات والأموال الأجنبية، وتعمل أيضا على دعم المناطق الزراعية الفقيرة فى وسط البلاد وغربها وشمالها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ينبغى على الصين أن تحافظ على علاقاتها مع العالم الخارجى، وأن تحافظ على هذا التوجه الإصلاحى؛ لأن العودة إلى فرض قيود على التبادل التجارى مع العالم الخارجى ربما تعود بالسلب على البلاد اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً. كما ينبغى على القيادة الصينية أن تعمل على ضبط حركة الإيقاع بين البؤر الاقتصادية الغنية ذات القوة المالية الكبيرة والحكومة المركزية فى العاصمة بكين، وأن تعمل على منع زيادة المخاوف من نشوب صراع بين الأقاليم الاقتصادية والصناعية الساحلية التى تتميز بالغنى والنمو السريع، والأقاليم الزراعية الداخلية التى تتميز بالفقر والركود، وذلك بإقامة نظام يحافظ على السلام والأمن الاجتماعى داخل البلاد بين الأقاليم المختلفة، خصوصاً بعد ما ظهرت طبقة رأسمالية ناهضة جديدة أكثر ارتباطا بالأقطاب الرأسمالية الغربية.

أكد البنك الدولى للتعمير والإسكان أن الصين قد تصبح أكبر اقتصاد عالمى على مشارف عام ٢٠١٠، وأنها تعد ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن البنك الدولى يعد الصين قطبا اقتصاديا متقدما بالنسبة للمنطقة، (٥٢) خصوصاً بعد الأزمة المالية التى عصفت باقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا ومنها اليابان، وخروج الاقتصاد الصينى من هذه الأزمة سليما معافى.

ومما يزيد من ارتباط الصين بالعالم لخارجى، إنشاء المجلس الآسيوى الباسيفيكى للتعاون التجارى والاقتصادى، الذى يضم الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وأستراليا وأربع عشرة دولة أخرى، ويهدف إلى إزالة التعريفات والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٠م.

ويقول (ويليم سافير) فى نيويورك تايمز : " إن عنصر التجارة سوف يكون عنصرا رئيسياً فى التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، لأنه لا توجد سوق فى العالم تستطيع أن تنافس السوق الصينى الذى يوجد به مليار ومائتا مليون مواطن" (٥٣).

وللرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون كلمات تعبر عن محاولة استيعاب هذه الحقيقة التجارية، وظروف العصر ومتطلباته ، ومحاولة التوفيق بين المتناقضات المثارة بين الولايات المتحدة والصين بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث قال إن مجتمعات القرن الحادى والعشرين سوف تدير شئونها بطريقة أفضل على أساس استخلاص استقرارها من خلافاتها، وليس بالضرورة من الاتفاق التام

فيما بينها، لأن هناك أيضا إطارا عاما يمكن أن تتناغم فيه وجـهات النظـر المختلفة بعضها مع بعض. ورفض الرئيس الأمريكى رفضا قاطعـا جميـع الدعوات إلى انتهاج سياسة المواجهة مع الصين، وألمح إلى حجم الخسـائر التى يمكن أن تتكبدها الولايات المتحدة فى حالة فقدان أسواق الصين الهائلة. وأكد تمسكه وإصراره على سياسته الرامية إلى التعاون والتفاهم مـع القـوة الآسيوية الكبرى. وصارح الشعب الأمريكى بأن التعاون مع الصيـن هـو أفضل طريقة لدفع مصالح الولايات المتحدة الأساسية بما فى ذلـك مكافحـة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن ناحية أخرى، تلعب هونج كونـج - بوصفـها مركـزاً نقديـا وتجاريا دوليا مهما، خصوصا بعد عودتها إلى السيادة الصينية فى أول يوليو سنة ١٩٩٧ - دوراً كبيرا فى تعزيز التطور الاقتصادى الصينـى وتنميتـه تنميته، وتنمية علاقات الصين الاقتصادية وتوسيعها مع دول العالم الخارجى. فهونج كونج تسهم فيما تشهده البلاد من تقدم، وتكفى الإشارة إلـى أن ٧٠% من واردات الصين وصادراتها تمر عبر الجزيرة، وكذلـك يـأتى نصـف الأموال والاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين عبر هونج كونج.

كما أن عمق الصين يعطى هو الآخر دعما قويا للنمـو المتواصـل والمستقر لاقتصاد هونج كونج، ويوفر تسهيلات كثـيرة وأسـواقا واسـعة للمنتجات القادمة من الجزيرة، وهو مما يعنى أن عنصـر التفـوق إقليميـا وعالميا هو (الجيـوأيكونوميك Geoeconomique)، لأن - الصين مع هونج كونج - تعنى أكبر دولة فى معدلات النمو مع عالمية الاقتصاد.

وتمتاز هونج كونج بامتلاكها اقتصادا للخدمات على درجة عالية من

الكفاءة، وأسواقاً مالية متقدمة إلى حد كبير، كما تمتاز بعدم وجود قيود على رأس المال. وفى ذلك يقول جراهام نيومان (نائب رئيس إدارة الإعلام فى صندوق النقد الدولى) إن هونج كونج هى النموذج الذى يرغب البنك والصندوق الدوليان فى أن تكون عليه كل دولة فى العالم (٥٤).

ومن الملاحظ أن هونج كونج أكثر ارتباطاً بالأقاليم الجنوبية للصين عرقيا واقتصاديا، وأن معظم الأموال والاستثمارات والمعاملات التجارية مركزة بين الجزيرة وجنوب الصين، وهو مما يعنى أن عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية ربما سيكون لها أثرها فى الصراع الدائر بين الأقاليم الساحلية الجنوبية الغنية والعاصمة بكين.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن الحزب الحاكم فى تايوان، الذى يرفض العودة إلى السيادة الصينية، مفضلا استقلال الجزيرة عن الوطن الأم، ويرفض أيضا التبادل التجارى الرسمى مع الصين، يرى نفسه أمام سوق استهلاكية صينية ضخمة تعد عاملاً مشجعاً مهما لأصحاب المال والتجار التايونيين للتعامل مع هذه الأسواق، لاسيما أن نسبة الواردات الصينية من تايوان تصل إلى حوالى ١٥,٨% من إجمالى وارداتها من الخارج.

هذا التطور والنمو المتزايدان للاقتصاد فى منطقة جنوب آسيا وشرقها بوجه عام، والصين بوجه خاص، يلازمهما بالضرورة زيادة متنامية لاحتياجات الطاقة ومنها الطاقة البترولية من منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد من منطقة الخليج العربى، فنجد أن احتياجات آسيا من البترول تتجه نحو الصعود المتزايد، وستصل واردات آسيا البترولية من منطقة الشرق الأوسط إلى حوالى ٩٥ % من احتياجاتها فى عام ٢٠١٠ (٥٥).

إن هذا الارتفاع المتزايد للطلب على بترول الشرق الأوسط فى مطلع القرن الحادى والعشرين، سيعنى زيادة اعتماد آسيا، وخاصة الصين، على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربى مصدر الطاقة البترولية الأول فى العالم، وسيترتب على ذلك تداخل المصالح التجارية والاقتصادية وتشابكها بين الصين وهذه المنطقة، وما ينتج عنه من أعباء سياسية وأمنية واستراتيجية على كلا الجانبين.

وكلما زادت احتياجات آسيا البترولية من بترول الشرق الأوسط، وتوسعت الأسواق الآسيوية للبترول، ودارت عجلة التنافس العالمى بين الدول الكبرى خلال السنوات القادمة، زاد القلق الآسيوى من ظهور النزاعات والكوارث الطارئة والخطيرة فى منطقة الخليج العربى وتوقف إمدادات البترول للآلة الإنتاجية والصناعية المتطورة فى تلك البلاد، وما يتبع ذلك من آثار على منطقة الخليج العربى ليصل إلى حد القلق من بقايا أية نزاعات إقليمية قد تؤثر على المصالح الاقتصادية، خاصة النزاع العربى الإسرائيلى.

إن اهتمام الدول الآسيوية وغيرها بمنطقة الخليج العربى والشرق الأوسط، ليس من قبيل الرفاهية والاستمتاع بوقت الفراغ، أو ممارسة النوايا والمشاعر الإنسانية الطيبة، وإنما مصدره التأثير الفعلى لهذه المنطقة فى اقتصاديات الدول الأجنبية، خاصة الكبرى منها، وهذا هو الطرف الخارجى للمعادلة. أما الطرف الآخر الداخلى فهو الدول العربية، صاحبة المصدر والقادرة على الفعل والتأثير، فينبغى عليها استخدام المنظار نفسه لرؤية الأمور على أساس مصلحى أولاً، والانتقال من الأفعال وردودها إلى ما تراه

مناسباً لإحداث التحولات التى ترغب فيها، تعزيزاً للموقف والدور العربيين إقليمياً وعالمياً.

وفيما يتعلق بحجم التبادل التجارى بين الصين والدول العربية نجد أنه فى تنام وزيادة مستمرين؛ حيث تشير الأرقام إلى أن التبادل التجارى بلغ ٦ مليارات دولار فى سنة ١٩٩٦، بزيادة بلغت ملياراً عن عام ١٩٩٥ (٥٦). وتضاعف هذا الرقم فى عام ٢٠٠٠ ليصل إلى أكثر من ١٥ مليار دولار موزعة على كل الدول العربية، وكان للدول العربية الخليجية النصيب الأكبر فيها، حيث بلغ حجم التبادل التجارى مع السعودية حوالى ٣١ ملياراً، ومع الإمارات حوالى ٢,٥ مليار، ومع عمان حوالى ٣ مليارات. ويوضح الجدول رقم (٦) حجم التبادل التجارى بين الصين والدول العربية، ويبين الصادرات والواردات.

ولم يتوقف النشاط الصينى مع الدول العربية عند التبادل التجارى وحده، بل امتد إلى مجال الاستثمارات المشتركة؛ حيث تم الاتفاق على إقامة مشروع باستثمارات مصرية – سعودية – صينية تقدر بحوالى ١٥٠ مليون جنيه لتصنيع وسائل النقل الخفيفة، وهى ميكروباص صغير وسيارة نقل صغيرة وموتوسيكل ودراجة بخارية ودراجة عادية، على أن يبدأ إنتاج المشروع بجمهورية مصر العربية. كما تقرر تنفيذ مشروعات مشتركة بين الاتحاد التعاونى الإنتاجى المصرى والصين تبلغ استثماراتها حوالى ٦,٤ ملايين دولار.

جدول رقم (٦)

التبادل التجارى بين الصين والدول العربية فى عام ٢٠٠٠

(الوحدة بالمليون دولار أمريكى)

اسم الدولة	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات
عمان	٣٣٢١,٣١	٥٩,٥٤	٣٢٦١,٧٧
السعودية	٣٠٩٨,٢٣	١١٤٤,٧٢	١٩٥٣,٥١
الإمارات	٢٤٩٤,٦٧	٢٠٧٨,٦٠	٤١٦,٠٧
الكويت	٦١٥,٥٢	٣١٦,٦٧	٢٩٨,٨٥
قطر	٤٧٢,١٨	٣١,٢٣	٤٤٠,٩٥
البحرين	١٢١,١٥	٤٩,٠٤	٧٢,١١
إجمالى الدول الخليجية	١٠١٢٣,٠٦	٣٦٧٩,٨٠	٦٤٤٣,٢٦
العراق	٩٧٤,٩٠	٣٢٧,٢٦	٦٤٧,٦٤
اليمن	٩١١,٧٦	١٧٦,٢٥	٧٣٥,٥١
الأردن	٢٥٣,٠٩	٢٠١,٧٩	٥١,٣٠
سوريا	١٧٤,٠٧	١٧٣,٩٨	٩
لبنان	١٦٩,٣٥	١٦٨,٩٤	٤١
فلسطين	٦,٢٣	٦,١٥	٨
إجمالى دول غرب اسيا	٢٤٨٩,٤	١٠٥٤,٣٨	١٤٣٥,٠٣
مصر	٩٠٧,٤١	٨٠٥,٣٤	١٠٢,٠٧
السودان	٨٩٠,١١	١٥٨,٣٨	٧٣١,٧٣
المغرب	٣٣٦,٠٦	٢٧٧,٨٢	٥٨,٢٤
الجزائر	١٩٨,٨٦	١٧٢,٩٢	٢٥,٩٤
تونس	٩٨,٩٢	٩٦,٧٢	٢٢٠
ليبيا	٧٧,٣٧	٥٢,٣١	٢٥,٠٦
إجمالى دول شمال إفريقيا	٢٥٠٨,٧٣	١٥٦٣,٣٧	٩٤٥,٢٤
جيبوتى	٥٤,١٣	٥٤,١١	٠,٠٢
موريتانيا	٢٩,٦٣	٢٤,٦٨	٤,٩٥
الصومال	١,٠٦	١	٠,٠٦
جزر القمر	٠,٣	٠,٢٩	٠,٠١
الإجمالى	١٥٢٠٦,٣١	٦٣٧٧,٧٤	٨٩٢٨,٥٧

المصدر : مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥ يوليو سنة ٢٠٠١، ص٩١

كما كان للصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية دوره فى زيادة الاستثمارات المشتركة بين العرب والصين، حيث قدم ٢٦ عرضا للصين منذ تأسيس الصندوق فى عام ١٩٦١ حتى عام ٢٠٠١ بمبلغ إجمالى يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون دولار أمريكى. كذلك أسهم كل من الكويت وتونس فى إنشاء أكبر شركة للأسمدة فى الصين عام ١٩٨٥ ويبلغ رأسمالها ٥٨ مليون دولار، موزعة على شركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية بنسبة ٣٠% من رأس المال، وشركة سياب والمجمع الكيماوى التونسى بنسبة ٣٠% من رأس المال، والشركة الصينية للكيماويات بنسبة ٤٠% من رأسمال الشركة. ويعد هذا المشروع نموذجاً للتعاون بين الصين والدول العربية؛ حيث يغطى معظم احتياجات الصين من الأسمدة.

وامتد نشاط الاستثمار الصينى أيضا فى الدول العربية إلى مجال التنقيب عن البترول؛ حيث اكتشفت الشركة الصينية العاملة فى مجال التنقيب عن البترول بولايتى غرب كردفان والوحدة بالسودان بئرين للبترول فى منطقة الكجيرة بمحافظة السلام غرب كردفان، وأشارت عمليات الاستكشاف التى يجريها الخبراء الصينيون بالمنطقة إلى أن الولاية تسبح فى بحيرة ضخمة من البترول عالى الجودة، وتمتد غربا حتى أفريقيا الوسطى، وتوقع الخبراء أن تشهد الولاية بحلول عام ٢٠٠٠ تدفقات بترولية تفوق مليون برميل يومياً.

وفى الوقت الحاضر تخطط الصين لتطوير مصافيها البترولية الساحلية على نحو يمكنها من معالجة النفط المستورد من منطقة الخليج العربى، إذ إن المصافى الحالية غير قادرة على معالجة النفط الخام الخليجى،

وهو ما يعنى الحاجة إلى الاستثمار فى هذا المجال مستقبلاً، وقد قامت المملكة العربية السعودية بالاشتراك فى مشروعين لبناء مصفاتين فى الصين برأس مال مشترك؛ الأول بين شركة أرامكو السعودية وشركة سانج ينج الكورية الجنوبية التى تملك أرامكو ٣٠% من أسهمها وشركة سينوكيم الصناعية لبناء مصفاة جديدة تتراوح طاقتها بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف برميل يوميا، على أن تستخدم النفط السعودى. والمشروع الثانى يتضمن زيادة طاقة مصفاة سينوبيك التى تملكها الحكومة الصينية وتبلغ طاقتها الحالية حوالى ١٧٠ ألف برميل يوميا، وتقدر تكلفتها الاستثمارية بحوالى مليار دولار، ويأتى هذا التعاون فى مجال البترول، نظرا لواردات الصين الكبيرة من البترول العربى خاصة من دول الخليج.

من ناحية أخرى، لم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدى أو متفرجة أمام هذه التحولات والتغيرات الاقتصادية داخل الصين، ولم تحجم عن تلبية الدعوات الصينية لجلب الاستثمار الخارجى. بل على العكس كانت إسرائيل تترقب الفرص للوثوب إلى العملاق الصينى تجاريا واقتصاديا وعسكريا؛ فقد أقر إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، بأن الصين تعد كنز إسرائيل فى القرن الحادى والعشرين، وتصور أن تصبح الصين قوة اقتصادية أكبر من القوة الأمريكية، فى حالة ما إذا استعانت بالأموال والاستثمارات اليهودية والتكنولوجيا اليابانية.

وكانت بداية النشاط الاقتصادى بين إسرائيل والصين فى عام ١٩٨٨ عندما قام رئيس القسم الاقتصادى فى وزارة الخارجية الإسرائيلية بزيارة إلى الصين، ووضع الخطوط العريضة للاستثمارات الإسرائيلية فى كافة

المجالات الزراعية والصناعية والتجارية.

وفى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٣ قام إسحاق رابين بزيارة إلى بكين استغرقت خمسة أيام، تم التوصل خلالها إلى صيغ نهائية لاتفاقيات كان رجال الأعمال اليهود قد أعدوا خطوطها الرئيسية بمساعدة الدوائر المتخصصة فى وزارة الخارجية الإسرائيلية. فمثلا وقع رابين اتفاقية لإنشاء معمل للبوتاس فى شنغهاى بقيمة مالية تقدر بنحو ٤٧٠ مليون دولار، وهو ملكية مشتركة بين الصين بنسبة ٦٦,٦% ومجموعة رجل الأعمال اليهودى شاول إلزنبرج بنسبة ٣٣,٤% ، وتبلغ طاقة المشروع الإنتاجية ٨٠٠ ألف طن سنويا تخصص للاستهلاك المحلى داخل الصين، وهذا المشروع واحد من بين عدة مشروعات بين الجانبين تزيد قيمتها عن مليار دولار.

ويبلغ حجم التبادل التجارى بين الصين وإسرائيل حوالى ١٠٠ مليون دولار فى العام لصالح إسرائيل، وتتولى عدة مكاتب إسرائيلية تنظيم التجارة مع الصين بالإضافة إلى الشركات، حيث يبلغ مجموعها أكثر من ١٥٠ مكتباً وشركة. وفى الوقت نفسه يصل حجم التبادل العسكرى بين البلدين إلى حوالى بليون دولار فى العام.

ولنا أن نقدر حجم المنافسة والصراع بين إسرائيل والدول العربية فى ماراثون السباق نحو الصين، وكيفية التعامل مع العملاق الصينى والقدرة على ذلك تجاريا واقتصاديا، فقد استطاعت إسرائيل أن تجد لنفسها مكانا على أرض الواقع فى الصين فى غيبة من التمزق والضعف والخلافات العربية، على الرغم من ضعف قدرة إسرائيل نسبيا مقارنة بمقومات الدول العربية وحاجة الصين إلى تلك المقومات العربية. ونلاحظ أن تثبيت أقدام إسرائيل

اقتصاديا وسياسيا وعسكريا جاء فى عقد التسعينيات؛ أى بعد الفاجعة الكبرى والزلزال المروع الذى هز العالم كله وشق الصف العربى إلى متصارعين، وهو الغزو العدوان العراقى على أرض الكويت فى أغسطس سنة ١٩٩٠، بعد أن كانت رغبة الدول العربية قاب قوسين أو أدنى من التفاهم والاتفاق على الخطوط العريضة للتوجهات والسياسات العربية الخارجية، فجاء الغزو العراقى للكويت ليخرق الستر العربى ويفتح المجال للآخرين لأخذ روح المبادأة على حساب المصالح العربية ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) وغيرها، ومن ثم فإن عليها استعادة روح المبادأة فى التعامل سياسياً واقتصاديا مع العملاق الصينى، بالإضافة إلى جهود الدول العربية منفردة فى هذا المجال من خلال التعاون الثنائى.

سابعاً : وضع الصين الاستراتيجى والشرق الأوسط:

إن الذى يميز نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين هو وجود ثلاثة مراكز قوى فى العالم؛ هى : أوربا، وشمال أمريكا، وشرق آسيا، بعد أن ساد العالم لفترة سابقة نظام ثنائى القطبية يتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى. وإذا كان هناك نوع من التفاهم والتعاون فى مختلف المجالات بين أوربا وأمريكا الشمالية، فإن الوضع يختلف بالنسبة لشرق آسيا، لأن قوة الدفع والثورة السيكولوجية فى آسيا أمر مختلف عما هو كائن فى أوربا وأمريكا. كما أن الأوربيين والأمريكيين الشماليين لا يستطيعون أن يفكروا بعقلية الآسيويين، كما أنهم لم يتذوقوا شعور أن يكونوا بشرا من الطبقة الثانية.

فى الواقع، إن لدى الصين إحساسا دفينا بالتهديد المستمر والخوف

وعدم الأمان، خاصة بعد أن أخذت أصابع الاتهام تشير إلـــى أن الانـــهيار المدوى للاتحاد السوفيتى وسقوط الشيوعية فى أوربا الشرقية، كان نتيجـــة لمؤامرة شيطانية دبرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من أجل تحقيـــق الحلـــم الأمريكى بالسيطرة وحكم العالم على نحو منفرد. وهذا يتفق مع البراجماتيـــة السياسية والاستراتيجية الأمريكية، التى تكتسب الحق عـــن طريـــق ســـلب الآخرين حقوقهم وإضعاف حجتهم وإهدار مقوماتها.

ومع ذلك، نجد أن الصين تسجل الآن الخروج الناجح من الاشتراكية الشيوعية، باتباعها برنامجا للإصلاح يقوم على خصائص وصفات وملامـــح وطنية. ولتحقيق هذا البرنامج الإصلاحى تنهج القيادة الصينية أسلوب الإزالة التدريجى والبطىء لأسس النظرية الشيوعية ودعائمـــها، وتغيـــير هياكلـــها ومعالمها، بحيث تستبدل بها خطط البرنامج الإصلاحى الجديد وسياساته.

إن الصين - بحكم كونها قوة إقليمية عظمى - تســـتطيع أن تحـــافظ على أمن الإقليم الآسيوى الباسيفيكى واستقراره، كما تستطيع أن تسهم فـــى حل المشاكل الاقتصادية فى داخل الولايات المتحدة، وهو مما يساعد علـــى النمو والتقدم الاقتصاديين لكلا البلدين؛ حيث إن الإقليم الآسيوى الباســـفيكى يعد أكثر الأقاليم استقرارا إذا قورن بدول العالم الأخرى، كمـــا أنـــه أكـــثر الأقاليم ديناميكية فى الاقتصاد العالمى. [٥١] وقد أوضح الرئيس الأمريكى بيل كلينتون أن الولايات المتحدة توافق على أن يكون الإقليم الآسيوى الباسيفيكى موحدا وليس منقسماً، وأكد على أن تعمل الأطراف المعنية فـــى كـــل مـــن الولايات المتحدة والصين على تبادل التعاون لتنمية النشاط التجارى وحركـــة سوق المال وخلق فرص عمل جديدة، وأكد أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها

بدون التعاون المشترك للبلدين فى هذا المجال [٥٨].

وفى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى يسعى إلى نشر الأفكار والمبادئ الشيوعية، ويعمل على تطبيقها قريباً وبعيداً عن حدوده فى مختلف دول العالم؛ اهتمت الصين بتكوين بيئة إقليمية سليمة من الصداقة وحسن الجوار، حتى تستطيع أن تركز جهودها فى تنمية الاقتصاد وازدهاره ورفع مستوى معيشة الشعب. من هنا تواصل الصين مساعيها الرامية إلى إيجاد مناخ إقليمى يتميز بالاستقرار والسلام من أجل التنمية إقليميا ومحليا، كما تعمل على الالتزام بمسئوليتها وواجباتها فى هذا المجال.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، ومن أجل تكوين بيئة إقليمية سليمة من الصداقة وحسن الجوار، أعلنت الحكومة الصينية عن عزمها إقامة آليات تعاون أمنى متعدد الأطراف بحلول عام ٢٠١٠م، أملا فى أن تصبح بكين محوراً للأمن والاستقرار فى الإقليم الآسيوى، بغض النظر عن وجود أية قوى أخرى ذات مصالح فى هذه المنطقة الحيوية من العالم. وتتمثل آليات التعاون الأمنى المتعدد الأطراف هذه فى إقامة علاقات صداقة وحسن جوار، وفى العمل على حل المنازعات الثنائية والإقليمية بالطرق السلمية، وعدم التورط سواء فى سباق التسلح أو نشر الأسلحة النووية، والعمل على تشجيع الحوار حول القضايا الأمنية، وتوسيع نطاق الثقة المتبادلة [٥٩].

وفى مجال التطبيق ظهر الإعلان المشترك للاتفاق الصينى – الروسى الموقع فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٩٧م، الذى يتضمن عدة مجالات مختلفة تشير إلى التضامن السياسى بين الدولتين، وأهم تلك المجالات:

أولاً : رفض الدولتين إقامة مناطق نفوذ على الخريطة السياسية العالمية كما

كان الحال أثناء الحرب الباردة، ووجوب إقامة نظام عالمى جديد متعدد الأقطاب يكون فيه الأمن والاستقرار أساس ذلك النظام سياسياً واقتصادياً .

ثانياً : تأكيد أهمية التقدير والاحترام المتبادل للسيادة، وأهمية عدم تدخل الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً فى الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ حيث إن الصين لم تعترف بتايوان بوصفها دولة مستقلة، وتعدها جزءاً من أراضيها تخضع لسيادتها. وفى هذا إشارة إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الموضوع، ومن ناحية أخرى نجد أن روسيا لم تعترف أيضاً بالشيشان دولة مستقلة، وتعدها ضمن السيادة والأراضى الروسية .

ثالثاً : العمل على خلق نظام أمنى عالمى جديد مقبول من الجميع، وضرورة الابتعاد عما تبقى من آثار النظام الثنائى القطبية الذى ساد خلال الحرب الباردة، والمتمثل فى حلف وارسو الذى انضوت تحت لوائه دول الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى، وكذلك حلف شمال الأطلنطى الذى انضوت تحت لوائه دول الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وحيث إن الحرب الباردة قد انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتى وانحلاله، وانهيار حلف وارسو على أثر ذلك، فإنه يجب التخلى عن سياسة حلف شمال الأطلنطى الأمنية، والعمل على إيجاد نظام أمنى عالمى جديد يرضى كل الأطراف .

رابعاً : تبدى الصين وروسيا رغبتهما فى تقوية دور منظمة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، لإدراكهما أنه لا يوجد نظام آخر بديل لهذه المنظمة على الساحة العالمية حالياً. وفى تقوية دور الأمم المتحدة، يقوى دور الصين وروسيا عالمياً، حيث تتمتع الدولتان بعضوية دائمة وتمتلكان حق النقض .

خامساً : أعلنت الدولتان عن تكوين شراكة استراتيجية بينهما موجهة للقرن الحادى والعشرين، تهدف إلى زيادة عوامل الأمن والسلام واستقرارها فى منطقة المحيط الباسيفيكى والعالم كله، وهذه الشراكة تقوم على أساس من الثقة والصداقة والتنمية المتبادلة، وتخضع لمفاهيم القانون الدولى (٦٠) .

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٩٧م، وصل الرئيس الروسى بوريس يلتسين إلى بكين لتوقيع إعلان مشترك لترسيم الحدود المشتركة بين الصين وروسيا، التى يبلغ طولها ٤٣٠٠كم، بالإضافة إلى مناقشة عدد من المسائل الإقليمية والدولية. كما أعلنت الصين أنها سوف تدرس بجدية الاقتراح المطروح حول إجراء مناقشات رباعية مع الولايات المتحدة وروسيا واليابان حول سبل ضمان السلام فى منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادى. ووصف (الى بنج)، رئيس وزراء الصين، هذا الاقتراح بأنه "فائق الأهمية" .

من ناحية أخرى، نجد أن الصين واليابان وروسيا، تشكل مثلثاً استراتيجياً يمتد من مانشوريا إلى هوكايدو وإلى شرق روسيا. وهذا التجمع الإقليمى يمكنه ضبط إيقاع الفوضى العالمية الحالية، ومنافسة الولايات المتحدة ونفوذها الطاغى على العالم، كما يمكنه التأثير على القسمة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، ويمكن أن ينضم إلى هذا المثلث الاستراتيجى مجتمعات آسيوية أخرى مثل ماليزيا والدول الإسلامية، للتصدى للأفكار والمبادئ الغربية المتمثلة فى عصا حقوق الإنسان، وحظر انتشار الأسلحة النووية ومنعها عن دول بعينها، على سبيل المثال (٦١) .

إن دول مثلث شمال شرق آسيا (الصين – روسيا – اليابان) تعتقد أنها الوريث الشرعى لدورها القيادى فى الماضى؛ فهذه الدول الثلاث تعد

قوى إقليمية عظيمة، ليس فقط لإسهاماتها العسكرية والاقتصادية، ولكن لأن كلا منها لها توقعاتها وطموحاتها الذاتية .

وتتصرف الصين فى علاقتها مع الدول الأخرى، سواء فى محيطها الإقليمى أو خارجه، على نحو ينم عن أنها دولة عظمى. فقد صرح (لى بنج)، رئيس الوزراء الصينى، بأن الصين ستزيد من تعاونها مع إيران؛ لأن الدولتين من ضحايا محاولات الهيمنة من بعض القوى العالمية التى لا تكف عن التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين، وذلك فى إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن تزايد القوة والمقدرة الاقتصادية لليابان والصين يمكن أن يؤدى إلى إضعاف النفوذ الأمريكى فى منطقة شرق آسيا؛ حيث إن الدول الآسيوية تسعى إلى تنامى مكانتها الاقتصادية، وتعمل على تعميق علاقتها الاقتصادية والتجارية بعضها مع بعض، خاصة أنها تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة تزيد من ثقتها فى الاكتفاء الذاتى وتجعلها تسعى إلى المنافسة العالمية بقوة .

وإذا نظرنا إلى الخريطة الاستراتيجية لشرق آسيا، نجد أن هناك تطبيعاً للعلاقات الصينية الروسية والصينية اليابانية. كما أن هناك تحسناً فى العلاقات الروسية اليابانية وحل لمشكلة الأراضى اليابانية الشمالية، المتمثلة فى الجزر اليابانية التى احتلتها روسيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م. ونجد أيضاً أن هناك نمواً سريعاً فى علاقات الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا، وتطبيعاً للعلاقات مع فيتنام، وتسوية المسألة الكمبودية. كما نجد أيضاً أن هناك تضاؤلا للصراع على الصحراء الكورية، وإتجاهاً إلى زيادة

التعاون فى مجال الاقتصاد الإقليمى، وتهيئة المناخ والاستعداد للوحدة بين الكوريتين، فضلا عن أن الصين تتجه نحو تدعيم أسطولها البحرى وتحديثه لتأمين ممراتها البحرية، ولضمان تدفق البترول القادم إليها من منطقة الشرق الأوسط .

من ناحية أخرى، تعمل الولايات المتحدة على تفريق هذا المثلث الاستراتيجى الآسيوى (الصين – اليابان – روسيا)، من خلال عقد اتفاقيات وإقامة علاقات ثنائية مع كل طرف من أطراف هذا المثلث على حدة. فى الوقت نفسه تمارس الولايات المتحدة سياستها الاقتصادية تجاه آسيا من خلال منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى (أبيك). ومن شأن هذه الاستراتيجية، التى قد تبدو معقدة، أن تعمل على إيجاد وضع، ربما يكون غير مستقر للنظام العالمى. فالمعضلة الأمريكية تجاه الصين، أن الولايات المتحدة لا ترغب فى تحويل الصين إلى قوة عظمى، ولا ترغب فى تفتيتها. وربما يكون وضعها الحالى هو الأفضل بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية فى آسيا. وفى ذلك يقول هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق:" إننا إذا ظللنا نتمسك بأن الصين هى عدونا القادم، فسوف نحولها فعلا إلى عدو، وسيكون ذلك من صنع أيدينا " (٦٢) .

وهنا ينبغى أن نقرر أن الدعوات التى تخرج بين الحين والآخر، تدعو إلى المواجهة مع الصين أو احتوائها، ربما لا تكون على صواب؛ حيث إن الصين ليست هى الاتحاد السوفيتى، فما كان يصلح مع الاتحاد السوفيتى، من مواجهات أو محاولات احتواء أثناء الحرب الباردة، لا يصلح الآن مع الصين. فالصين لا تمثل تهديداً عسكرياً لأحد، ولا تمثل تهديداً إيديولوجيا

لأحد، كما أن جيران الصين لا يقرون ولا يشعرون بأن هناك منطقة نفـــوذ صينية مفروضة عليهم، أو تدعوهم إلى الانضواء تحت لوائها .

ونجد أن السياسية الاستراتيجية الأمريكية القائمة على عـــدم إتاحـــة الفرصة لأية قوى أخرى لأن تقاسمها النفوذ والمصالح فـــى العـــالم، تلقـــى معارضة وعدم رضا من جانب الصين، حيث عبر عن ذلك لى بنج، رئيـــس الوزراء، بقوله: "بعد انتهاء الحرب الباردة حل السلام، ولكن إذا كانت هنـــاك قوة عظمى واحدة فى العالم؛ بلد واحد يريد بسط إرادته، فإن العالم ســـيزداد خطورة". كما أوضح كيان كيشين، وزير الخارجية، الموقـــف بقولـــه : "إن الكرة الأرضية مكونة من دول وشعوب مختلفة، ولا يمكن لأية دولة مـــهما بلغ حجمها أن تفرض رأيها. وبناء عليه ليس أمام واشنطن وبكين ســـوى أن تعملا معاً فى جو من الود والاحترام المتبادل لحل القضايا المشتركة"(٣٦).

وقد عبر الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عن موقف متجـــاوب حيـــن قال: " لقد وافقنا على أن يكون الإقليم الآسيوى الباسيفيكى موحـــداً وليـــس منقسما، وعلى الأطراف المعينة تبادل التعاون المثمر. وهـــذه الأهـــداف لا يمكن أن تنجح بدون تعاون الولايات المتحدة والصيـــن، التـــى تعـــد القـــوة الصاعدة وأكثر العالم تعداداً للسكان".

وعقب قمة واشنطن بين الرئيسين بيل كلينتون وجيانج زيميـــن فـــى ١٩٩٧/١٠/٣٠، ذكر مسئول أمريكى بارز – رفض كشـــف النقـــاب عـــن شخصيته – أن الصينيين وعدوا فى الوثيقة السرية المكتوبـــة بعـــدم القيـــام بمشروعات نووية جديدة مع إيران، ووافقت بكين على اتخاذ إجراءات جديدة لمراقبة تصدير التكنولوجيا النووية عموما، ودخولها فى حوار استراتيجى مع

واشنطن، عبر لقاءات دورية ستعقد فى عاصمتى الدولتين، وتبادل المعلومات بين جيشى البلدين، خاصة فى المجالات الإنسانية .

والشرق الأوسط يحتل مكانة مهمة فى السياسة الصينية وفى استراتيجيتها؛ حيث يمثل سوقاً رائجة للصناعات العسكرية والمدنية الصينية، فمبيعات الأسلحة تحقق عائداً لهذه المبيعات. ومع تبنى الولايات المتحدة لسياسة ضبط التسلح ومنع الانتشار النووى، بعد انتهاء الحرب الباردة، من أجل إبقاء الصراعات والنزاعات فى المناطق ذات الأهمية الخاصة عند مستويات محددة يمكن السيطرة عليها بأقل قدر من المجهود العسكرى خارج الولايات المتحدة، نجد أن الولايات المتحدة قد تراجعت عن هذه السياسة قليلا عندما كانت بصدد تكوين تحالف دولى لمحاربة العراق على أثر اجتياحه الكويت فى الأول من أغسطس سنة ١٩٩٠م، فعملت السياسة الأمريكية على تجميع أكبر قدر من دول العالم تحت راية التحالف الدولى، وتحييد الدول المعارضة قدر الإمكان. وأكد جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض – أرض متوسطة المدى، التى لا تعدها الولايات المتحدة محظورة، وبالفعل حصلت سوريا بموجب هذا التصريح على ٤٠ صاروخا من الصين. واستمرت الصين فى دعم القوات المسلحة السورية وتحديثها.[1] وحددت موقفها من ضبط التسليح فى الشرق الأوسط فى ثلاث نقاط :

١. أن يكون الحد من التسلح شاملاً ومتوازنا.
٢. جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.
٣. أن يتم ربط الحد من التسلح بعملية السلام القائمة على أساس قرارات

الأمم المتحدة ٢٤٢، و٣٣٨، و ٤٢٥.

كذلك يحتل الشرق الأوسط مكانة مهمة فى السياسة والاستراتيجية الصينيتين، حيث يعد مصدرا مهما للبترول. ففى عام ١٩٩٠ م استوردت الصين البترول، لأول مرة منذ ٢٥ عاماً. وفى عام ١٩٩٣ م مثلت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ٦٠٠ ألف برميل يومياً. ومن المتوقع أن تصل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك اليوميين إلى مليون برميل فى عام ٢٠٠٠م، وإلى ثلاثة ملايين برميل فى عام ٢٠١٠م، [٦٤] وهو مما يفرض على الحكومة الصينية ضرورة تدعيم علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وتنميتها، وخاصة دول الخليج العربى، للحصول على نصيب من إنتاجها من البترول، الذى يمثل أكبر إنتاج وأكبر احتياطى عالمى.

الخاتمـــة

بعد هذا الاستعراض لخريطة العلاقات العربية الصينية فى عدد مـــن المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، يتضح لنا أن الصيـــن تحرص على طيب علاقاتها مع العرب عموما ومع كل دولة عربية على حدة أيضاً، ويتضح أيضا أن الصين تحرص على استمرار انتمائها لدول العـــالم الثالث، وتأكيد أنها دولة تسعى دائماً إلى التنمية والازدهار، بدليل اشـــتراكها فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥، الذى ظهر على أثره حركة عدم الانحيـــاز. وحركة عدم الانحياز - كما نعلم - انتهجت خطاً سياسياً واستراتيچيا جديـــدا ومتفرداً منذ إنشائها يرفض الانتماء إلى الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لانقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانيـــة (١٩٣٩-١٩٤٥) إلى معسكرين متعارضين يختلفان منهجياً واســـتراتيجياً، أحدهمـــا معســـكر اشتراكى شرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، والآخر ديمقراطى غربـــى بقيـــادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ونجد أن نظام الحكم فى الصين أصبح يستمد شرعيته واســـتمراريته وقوته من زيادة الازدهار الاقتصادى، أكثر مـــن الاعتمـــاد علـــى عقيـــدة إيديولوجية معينة، وبالأخص العقيدة الاشتراكية، حيث إن النظـــام السياســـى الصينى قد انتهج برنامجاً للخصخصة المتدرجة وإعادة الهيكلة الاقتصاديـــة، وإفساح المجال لقبول بعض الأفكار الرأسمالية والتحرر والانفتاح الاقتصادى على الخارج، والحد من سيطرة الدولة على المشروعات والقطاع العام، بـــل تقليص القطاع العام نفسه ببيع بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلـــى القطاع الخاص، أو إدارتها إدارة اقتصادية ناجحة، وتبنى مفهوم نظام السوق

الاشتراكية أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

كما تنتهج الحكومة الصينية برنامجاً للإصلاح السياسي، وإعادة الهيكلة السياسية (إن جاز هذا التعبير)، وذلك بالأخذ بالأساليب والمبادئ الديمقراطية الحديثة، وتعزيز النظام القضائى وسيادة القانون، وتطبيق نظام الفصل بين الدوائر الحكومية والمؤسسات الإنتاجية، وتحسين نظام الرقابة الديمقراطية، وإعمال مبدأ الثواب والعقاب.

ويثار حالياً داخل الدوائر السياسية العالمية ومراكز الأبحاث و بين محللى السياسة الدولية تساؤل حول مدى جدوى النظام السياسى والاقتصادى الصينى ومدى إمكان استمراره بسماته وملامحه الاشتراكية، وخاصة بعد السقوط المدوى للنظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وهو معقل هذا النظام و منشؤه.

وهنا يمكن القول إن الصين تمتلك تراثاً حضارياً وثقافياً ضخماً يمتد لآلاف السنين، ومعروف عنها الاستقرار الطويل فى نظم الحكم القائمة، فهى ظاهرة حضارية راسخة تتغير وتتبدل ببطء، ولها جذورها التاريخية القديمة، فليس من السهل أن تقع فريسة للتفكك والانحلال، لفشل نظام سياسى أو اقتصادى معين كما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق.

فالصين ليست الاتحاد السوفيتى، لا من حيث التركيب القومى، ولا من حيث التجربة الثورية. وليس من المتوقع أن تواجه الصين الفوضى نفسها التى نتجت عن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتفككه، خاصة على الصعيد الاقتصادى، لانتهاج الصين سياسة الإصلاح الاقتصادى، ولحرصها على إعادة الهيكلة على نحو تدريجى، بعيداً عن الصدمات. وليس من المتوقع

أيضاً أن تواجه الصين مصير يوغوسلافيا السابقة، فعلى الرغم من تعدد العرقيات والديانات واللغات المختلفة؛ فإن الشعب الصينى ينتمى إلى عنصر رئيسى واحد وهو عنصر (الهان) الذى يمثل حوالى ٩٠% من مجموع السكان، فضلاً عن وجود قيادة مركزية قوية.

ويتضح لنا من هذا البحث مدى حاجة الصين المتزايدة من الطاقة البترولية، فطبقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية؛ ستصل احتياجاتها إلى حوالى ثلاثة ملايين برميل يومياً فى عام ٢٠١٠. ومن ثم فليس أمامها سوى الاعتماد على بترول منطقة الشرق الأوسط، خاصة القادم من منطقة الخليج العربى. وهنا يبرز تساؤل مهم، وهو: كيف ستكون العلاقات المستقبلية بين الصين ودول الخليج فى عدة مجالات، خاصة المجال الأمنى، فى ظل رغبة بعض دول المنطقة فى الحصول على أسلحة غير تقليدية وتكنولوجية متقدمة و نووية أيضا، مثل إيران والعراق؟

وتتبع الحكومة الصينية سياسة سلمية فى علاقاتها مع الدول العربية، نابعة من الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضايا المنطقة، لا سيما أن الصين إحدى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وتملك حق النقض، وتساند عملية السلام فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهى القرارات (٢٤٢، و٢٢٨، و٤٢٥)، وتؤيد مبدأ الأرض مقابل السلام. وتؤيد الحكومة الصينية حقوق الدول العربية العادلة، وتدعم الجهود العربية المبذولة للتوصل إلى سلام عادل فى المنطقة، كما تبدى رغبتها فى الاستمرار فى بذل مساعيها الدءوب لدفع المسيرة السلمية تضامناً مع المجتمع الدولى.

ومن ناحية أخرى، تسعى الصين إلى القيام بدور فعال فـــى نطـــاق مجالها الإقليمى فى منطقة شرق آسيا، من خلال إحكام توازنات القوى إقليمياً مع روسيا واليابان. كما تسعى أيضاً للقيام بدور قوى فعال من خلال تصديها تكتيكياً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ومن خلال تنميـــة دور الأمم المتحدة ونشاطها، ومنظماتها المتخصصة.

وهنا يأتى دور الدول العربية لمساندة هذا التوجه الصينى عالمياً، لما سجلته السياسة الصينية على الدوام من تأييد للحقوق العربية، لتكون الصيـــن صوتاً دولياً مؤثراً يدرك ويتفهم القضايا العربية. وقد سبق أن قامت الـــدول العربية بهذا الدور من أجل إحلال الصين محل تايوان فى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها.

مراجع عامة

1- Samuel P. Huntington : The Clash of Civilizations and Remaking of World Order (New York, Simon and Schuster,1996).

2- Francis Fukuyama : End of History (National Interest, Summer 1989).

3- Stokholm International Peace Research Institute (SIPRI) Year Book , (Oxford , Oxford Universty Press).

٤- حسين مؤنس: الحضارة ، سلسلة عالم المعرفة، العدد الأول، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨.

٥- ميلاد حنا وأحمد إبراهيم محمود: صراع الحضارات والبديل الإنسانى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، يونيو١٩٩٥.

٦- محمد عابد الجابرى: قضايا فى الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،١٩٩٧).

٧- دراسات متعددة من أعداد متفرقة لمجلة السياسة الدولية(مؤسسة الأهرام، القاهرة).

الهوامش

١. هاشم بهبهانى: سياسة الصين الخارجية فى العالم العربى ١٩٥٥-١٩٧٥ (نظرة الصين إلى القضايا العربية والعالمية)، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص١٠.

٢. محمد عبد الوهاب الساكت: إجراءات القسر فى السياسة الدولية وتطبيقها على الصين الشعبية (رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة١٩٨٢، ص٤٤٢)

3. Han Nianlong : Five Principles Guide China's Diplomacy (China and the World. no.5, Foreign Affairs Series, Beijing, China First Printing 1985) p.62.

٤. محمد عبد الوهاب الساكت : المرجع السابق، ص٤٤٣.

٥. الأمانة العامة لمجلس جامعة الدول العربية: محاضر اجتماعات اللجنة السياسة. (مذكرة الأمين العام بشأن طلب الصين الوطنية تأييد موقفها فى الأمم المتحدة إلى مجلس الجامعة فى دورته السادسة والثلاثين)، سبتمبر سنة ١٩٦١، ص ص ١٤٦-١٥٠.

٦. د هشام بهبهانى: المرجع السابق، ص ١٠٤.

٧. كلمة مندوب المغرب الدائم فى الأمم المتحدة نيابة عن الدول العربية وكلمات الترحيب بوفد جمهورية الصين الشعبية فى الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، دار النشر للغات الأجنبية، بكين، ١٩٧٢، ص(١٢-١٤. انظر: محمد عبد الوهاب : المرجع السابق، ص ص٥٢٥.

٨. محمد عبد الوهاب الساكت : المرجع السابق، ص٤٤٦.

٩. هاشم بهبهانى : المرجع السابق، ص١٠٣-١٠٤

١٠. جعفر كرار أحمد: الصين بعد رحيل دينج شياو بنج : دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل. (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨،السنة الثالثة والثلاثون، أبريل١٩٩٧،ص ٣٧.

11. Times, October 7,1996.

12. Compiled by Wang Chuanmin :The 15th National Congress of

CPC. A Grand Gathering Greeting the Century (New Star Publishers, Beijing, China 1997) p.5.

١٣. جريدة الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٦٣، فى ١٨/٩/١٩٩٧.

١٤. جعفر كرار أحمد : المرجع المذكور، ص٣٤.

١٥. جريدة الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٦٩، فى ٢٤/٩/١٩٩٧.

١٦. أسامة فاروق مخيمر : العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، السنة الثامنة والعشرون، أبريل ١٩٩٢، ص٢٥٩.

١٧. من حديث للسيد / تسوى تيان كاى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية. انظر: الأهرام، السن ١٢٢، العدد ٤٠٤٠٢، فى ١٩-٧-١٩٩٧.

18. The 15th National Congress of the CPC. op.cit.,p.14.

١٩. جريدة الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٧٢، فى ١٧-٩-١٩٩٧.

20. South Chian Mornig Post, Sep 21,1993

وانظر جعفر كرار أحمد : المرجع المذكور، ص١٣.

21. South China Morning Posts, Sep 21,1993.

22. Li Peng : Premier of the State Council Report on the Ninth Five Year Plan for National Economic and Social Developmetn and the Long Range Objectives to the Year 2010 (Delivered at the Fourh Session of the Enghth National People's Congress on March 5,1996).

انظر: جعفر كرار أحمد : المرجع المذكور، ص ١٥.

23. Kenneth Scott Latourette, China (A Spectrum Book, Prentice Hall, Inc. New Jersey, 1964) pp.55-57.

٢٤. محمود نعمان جلال : الثورة الثقافية البروليتارية والتغير السياسى فى الصين، (، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.

٢٥. هاشم بهبهانى : المرجع السابق،ص٥٢.

٢٦. من حديث للسيد/ تسوى تيان كاى. مرجع سبق ذكره.

27. Bryce Harland : For a Strong China, (Foreign Policy, no.94, Spring 1994), p.50.

٢٨. معتز سلامة : الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، (مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٦، السنة الثانية والثلاثون، أكتوبر سنة ١٩٩٦، ص١٧٧.

٢٩. معتز سلامة : نفسه، ص١٧٩.

٣٠. انظر محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، سنة ١٩٩١، ص١٣٥.

٣١. حنان ماهر عارف : التغيير السياسى فى الصين (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة١٩٨٩)، ص٥٢٤.

٣٢. ليلى لطفى إسكندر : تجربة كل من الصين واليابان فى التنمية وإمكانية الاستفادة منها فى علاج مشاكل التخلف (رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٩) ، ص١٣٤.

٣٣. فاروق عثمان أباظة : تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر (غير معروف الناشر ولا مكان النشر)، سنة١٩٨٤، ص٨٧.

34. Herald Tribune : 29 Sept.1994.

35. South China Morning Post and China Daily,12 June, Nov 1996.

انظر: جعفر كرار : المرجع المذكور، ص ص ٣٥ – ٣٦.

٣٦. الأهرام : السنة ١٢١، العدد ٤٠٣٩٩، فى ١٩٩٧/٧/١٦.

٣٧. محمد نعمان جلال : المرجع السابق، ص ص ٣٢٣-٣٢٥.

٣٨. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٧٣، فى ١٩٩٧/٩/٢٨.

٣٩. مراد إبراهيم الدسوقى : مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، السنة الثانية والثلاثون، أبريل١٩٩٦، ص٢٤٤.

٤٠. معتز سلامة : المرجع المذكور،ص١٧٩.

٤١. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٥١٧، فى ١٩٩٧/١١/١١.

42. South Chian Morning Post, January 8,1995.

انظر جعفر كرار : المرجع المذكور، ص٢١.

43. Shulong Chu : China and Strategy, ——— Orbis : A Journal of World Affairs, Spring, 1994.

٤٤. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٧٣، فى ١٩٩٧/٩/٢٨م.

٤٥. عبد العزيز حمدى عبد العزيز : العلاقات الصينية ــ الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، السنة الرابعة والثلاثون، أبريل سنة ١٩٩٨) ، ص١٣٤.

٤٦. ممدوح عطية : البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة سنة ١٩٩٧، ص٥٩.

٤٧. أسامة فاروق : المرجع المذكور، ص٢٦٠.

٤٨. محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد : المرجع السابق، ص١٣٧.

٤٩. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٥٣٦، فى ١٩٩٧/١١/٣٠.

٥٠. الأهرام : السنة ١٢١، العدد ٤٠٤٠٢، فى ١٩٩٧/٧/١٩م.

51. Gerold Segel, China: Changing Shape (Foreign Affairs, vol. 37, no. 30, May/June 1994), p.55.

٥٢. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٥١٧، فى١٩٩٧/١١/١١م.

٥٣. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٦٠، فى ١٩٩٧/٩/١٥م.

٥٤. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٦٢٨، فى ١٩٩٨/٣/٢م.

٥٥. الأهرام : السنة ١٢١، العدد ٤٠٤١٩، فى ١٩٩٧/٨/٥م.

٥٦. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٤٦١، فى ١٩٩٧/٩/١٦م.

57. Shulong Chu : Ibid.

58. Bryce Harland : For A Strong China, p.52.

٥٩. مراد ابراهيم الدسوقى : المرجع المذكور، ص ١٤٢.

٦٠. عبيدة عبد الله الدندراوى : الصين وروسيا وحلف شمال الأطلنطى، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٢، السنة الرابعة والثلاثون، أبريل ١٩٩٨، ص ص ١١٦-١١٧.

61. Gilbert Rozman : A Regional Approach to Northeast Asia.

(Orbis, A Journal of World Affairs / vol. 35, Winter 1998) no.1.

٦٢. الأهرام : السنة ١٢٢، العدد ٤٠٥١٧، فى١١/١١/١٩٩٧.

٦٣. سوسن حسين : الصين هل تصبح القوة العظمى الأولى، ص٢٢٩.

٦٤. نزار عبد المعطى زيدان : العلاقات الأمريكية – الصينية : أوجه التقارب وأوجه التباعد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، السنة الرابعة والثلاثون، أبريل ١٩٩٨، ص١٢٢.

معهد البحوث والدراسات العربية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية